

الفصل الخامس
قياس القيمة العادلة
المعيار الدولي للتقارير المالية (13) IFRS
المعيار المحاسبي المصرى رقم (45)

محتويات هذا الفصل :

- مقدمة .
- مفهوم القيمة العادلة ومشكلات قياسها .
- تقدير القيمة العادلة .
- المفاضلة بين الملائمة والوثوقية .
- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار .
- ملحق : المعيار المحاسبي المصرى رقم (45) المعدل 2015 .

خلفية عن القيمة العادلة المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS 13 المعيار المحاسبي المصري رقم (45)

مقدمة :

منذ فترة بعيدة ، والفكر المحاسبي يتأرجح بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي ، ويرجع ذلك في الأساس إلى الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وخاصة الملائمة والموثوقية ، فمن ناحية ينظر إلى التكلفة التاريخية على أنها أكثر موثوقية وموضوعية بالمقارنة بالقيمة العادلة وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة للأصول أو الخصوم التي يراد قياس قيمتها العادلة.

ومن ناحية أخرى ، ينظر إلى معلومات القيمة العادلة على أنها أكثر ملائمة في ضوء الظروف الإقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات ، ولأنه لا يمكن الإستغناء عن أيا من خاصيتي الملائمة والموثوقية ، لذلك فإنه في بعض الفترات والظروف يتم تفضيل نموذج التكلفة التاريخية ، وفي فترات وظروف أخرى يتم تفضيل نموذج القيمة العادلة ، كذلك ظهرت بعض الآراء التي تحاول أن تقدم نموذج مختلط يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

"وتعتمد الممارسة المحاسبية اليوم - على أساس عالمي واقعي - كثيراً على إستراتيجية القياس التاريخي للتكلفة حيث يتم الإعتراف بالموارد والالتزامات كأصول وخصوم على التوالي بالمبلغ الأصلي (الدولار، الين، الجنيه ... إلخ) للعملية التي نتجت عنها ، وبمجرد تسجيلها بهذه المبالغ، فإنها لا تتغير لتعكس التغيرات في القيمة إلا في الحدود التي تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للإعتراف بتخفيض القيمة (مثل الإخفاض في التكلفة أو القيمة العادلة للمخزون)، ومن المفيد ذكره أنه قبل نموذج التكلفة التاريخية لإعداد التقارير المالية والماخوذ به عالمياً تقريباً، فإن هناك مداخل أخرى مختلفة للإعتراف والقياس قد جربت، ومحاسبة القيمة العادلة كانت، في الواقع تستخدم

على نطاق واسع في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وبقيت معمولاً بها حتى منذ (25) سنة مضت، والرجوع عن محاسبة القيمة العادلة كان راجعاً إلى إساءة استخدام القيمة العادلة في التلاعب بالأرقام المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وهو ما لا يمكن حدوثه في ظل نموذج التكلفة التاريخية بهذا الشكل ، وقد وصلت إساءة استخدام تقارير القيمة العادلة إلى ذروتها خلال العشرينات (1920) ، ففي كثير من دول العالم الصناعي شجع الرخاء والتضخم على وضع إنعكاسات متقلبة جداً للقيم ، وكثيراً منها ارتدت إلى النقيض بعد الكساد العالمي الكبير".

رغم التمسك بالتكلفة التاريخية إلا أنه مع بداية التسعينات بدأت الجهات التي تضع المعايير في الولايات المتحدة وعلى المستوى الدولي في الإهتمام بنموذج القيمة العادلة واستخدامها كوسيلة للإثبات والقياس في الدفتر ، وهو ما توج بالمعيار الأمريكي رقم 133 والمعيار الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن نموذج القيمة العادلة بدأ يزحف بقوة كبديل للتكلفة التاريخية ويتصدر واجهة ومضمون المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حديثاً مثل المعيار رقم (40) الخاص بالاستثمار العقاري والمعيار الدولي رقم (41) الخاص بالزراعة ، كما تتجه الأبحاث الحديثة نحو سبل تحسين قياس القيمة العادلة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة وكذلك تبصرة المعبدين والمستخدمين للقوائم المالية بأهمية استخدام المعلومات القائمة على القيمة العادلة في القياس والإفصاح والتنبؤ واتخاذ القرارات.

ويفسر البعض التراجع بين نموجي التكلفة والقيمة العادلة بقوله "أن المحاسبة هي فن الإقرار بالآثار الاقتصادية للمعاملات والأحداث وقياسها، ومن المبادئ المسلم بها تماماً أن الأسلوب المحاسبي المناسب هو الأسلوب الذي يعبر عن الواقع الإقتصادي لمعاملة حدث ما، ومع ذلك فإن التطبيق العملي لهذا المبدأ البسيط يخلق مشاكل معقدة مرتبطة بإيجاد توازن بين الحيطة والحذر والملاءمة والموثوقية".

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خصيتي الملائمة والموثوقية أساس المشكلة عند المقارنة بين نموجي التكلفة والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة

التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملائمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملائمة وقدراً أقل من الموثوقية خاصة في حالة غياب سوق نشطة.

مع صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بعنوان "الأدوات المالية : الإثبات والقياس" تكون لجنة معايير المحاسبة الدولية قد أصدرت أهم وآخر عنصر في مشروع مجموعة المعايير الأساسية (حيث تتفرغ بعد ذلك إلى الأنشطة المتخصصة مثل الإستثمار العقاري، الزراعة، التأمين، البترول .. إلخ) ، ومن الواضح أن كلا من واضعي المعايير الأمريكية والدولية منجذبون نحو تطبيق نموذج صرف للقيمة العادلة بالنسبة لكافة الأدوات المالية مع إدراج التغيرات في القيمة في مكاسب الفترة الجارية في جميع الأحوال وللعديد من الأسباب قوبل هذا الحل بحماس شديد ونتيجة لذلك تم إقرار المعيار الأمريكي رقم (133) والمعيار الدولي (39) .

ويصف البعض المعيار الدولي رقم (39) بأنه "معيار ثوري Revolu Tionary لأنه يثير قضايا أعرض من أي معيار آخر في أي ناحية محاسبية ، كما أنه سوف يؤثر على كل الشركات التي تقدم تقارير بموجب معايير المحاسبة الدولية وليس فقط تلك التي تستخدم المشتقات.

وتتمثل مشكلة المحاسبة الحالية للأدوات المالية في أن نظم التكلفة التاريخية تميل إلى الإقرار بالأحداث فقط عندما يحدث شراء أو تصرف أو خسارة (بالمقارنة بالتكلفة) ويعنى ذلك أن المكاسب الكبيرة (غير المحققة) والأصول التي تزداد قيمتها لا يتم تسجيلها في التقارير ، ويؤدي إلى إتباع أساليب محاسبية مثل التحفظ التي تخلق المزيد من المشاكل.

ولذلك أوضح البعض أنه "ينبغي أن تقاس كل الأدوات المالية بالقيمة العادلة ، ويجب أن تكون هذه القياسات موثوقة Reliable وشفافة Trans Parent ، ولا ينبغي بالضرورة تجاهل معلومات التكلفة التاريخية المتصلة بالأدوات المالية ، ويجب على الجهات واضعة المعايير أن تقدم توجيهات وإرشادات أكثر تفصيلاً فيما يتصل بالمحاسبة وتقدير القيمة والمراجعة ، ويجب إستشارة خبراء خارجيين وكذلك يلزم

توعية معدى التقارير والقوائم المالية ومراجعى الحسابات والمستخدمين بشأن محاسبة القيمة العادلة.

ويرى واضعوا المعايير المحاسبية أن محاسبة القيمة العادلة تحل المشكلات المتصلة بموضوعات التحوط ونية الإدارة ، وأن هناك العديد من الظروف الموجودة الآن قد خلقت حاجة ملحة لتوجيهات أفضل بشأن تقدير القيمة العادلة وتدقيق تلك التقديرات ومنها :

- الإقتصاد أصبح أكثر ديناميكية ومن ثم ازدادت أهمية الحاجة إلى مبالغ قيمة عادلة موثوقة.
- ما يزال موظفوا لجنة الأوراق المالية والبورصات وجهات منظمة عديدة يواجهون مشاكل بسبب تقديرات القيمة العادلة غير الموثوقة.
- على مدى السنوات ، اشتراط واضعوا المعايير ضرورة قياس الأصول والمطلوبات بالقيمة العادلة نون تقديم توجيهات بشأن الكيفية التى يجب بها أداء تقدير القيمة والمراجعة المحاسبية من أجل تقدير تلك القيمة العادلة.
- تجرى مشروعات معايير محاسبية متنوعة سوف تتطلب قياس المزيد من الأصول والمطلوبات بالقيمة العادلة.

وفى ضوء هذه الظروف ، لا يوجد وقت أقصا من الآن للمضى قدما نحو الأمام، ورغم التأييد الكبير الذى تلقاه محاسبة القيمة العادلة فى الوقت الحالى وتصدرها واجهة معظم المعايير المحاسبية الصادرة حديثا ، إلا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة فى ظل عدم وجود سوق نشطة كما أنها قد تفتقد إلى الموثوقية ، كما أن المخالفات المحاسبية الجسيمة التى تحدث فى بعض الشركات الكبيرة تلقى بظلالها الثقيلة على الأمور التى تنخل فى تقدير الإدارة ، كذلك فإن العمل المصرفى يختلف عن العمل التجارى فى ناحية هامة وهى ارتباط الودائع والقروض بقرترات زمنية وفوائد ثابتة فى أحيان كثيرة ، ولذلك يثار بهذا الشأن مدى مناسبة نموذج التكلفة التاريخية لمثل هذه العمليات ، مع تطبيق نموذج القيمة العادلة على

وتكون أساليب التقييم لقياس الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الخدمية متفقة مع هدف القياس للقيمة العادلة ، فهذه الأساليب تتضمن الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق فى تقديراتهم للقيم والإيرادات المستقبلية والمصروفات المستقبلية وبما فى ذلك افتراضات حول معدلات الفائدة والعجز عن السداد وإعادة السداد والتقلب ، وعند قياس الخصوم المالية والخصوم الخدمية بالقيمة العادلة ، فإن الهدف هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حاليا من أجل :

أ- تسوية الخصوم مع صاحبها أو

ب- تحويل الخصوم إلى منشأة ذات وضع دائن مقارن .

وتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة - أن استخدمت لتقدير القيمة العادلة فإنها تكون على أساس الافتراضات المعقولة والمؤيدة وكذلك الاعتراضات ، وجميع لة المتاحة تؤخذ فى الاعتبار عند وضع تقديرات للتدفقات النقدية المتوقعة .

والوزن المعطى للدليل سوف يتوافق مع الدرجة التى يمكن بها التحقق موضوعيا منه ، وإذا قدر مدى معين سواء للمبالغ أو التوقيتات للتدفقات النقدية المحتملة - فإن احتمال العائدات الممكنة سوف تعتبر إما مباشرة إذا طبق مدخل التدفقات النقدية المتوقعة أو بطريق غير مباشر من خلال معدل الخصم المعدل بالمخاطرة وذلك إذا تحددت أفضل تقديرات للتدفقات النقدية .

وهكذا يقوم تقدير القيمة العادلة على مبادئ :

المبدأ الأول : إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فلا شئ آخر يؤخذ به .

المبدأ الثانى : إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب فى هذه الحالة "استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتى تكون أفضل تقريب للقيمة العادلة" .

"المبلغ الذى يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة فى إتمام الصفقة، وتتم الصفقة فى إطار متوازن".

وتعرف الصفقة المتوازنة فى هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوى علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير فى مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفى ظل ظروف طبيعية.

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم (7) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة :

"هى المبلغ الذى يمكن به شراء (أو تحمل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) فى صفقة حالية بين طرفين راغبين فى إتمام الصفقة أى بخلاف البيع الجبرى أو التصفية".

وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول ، فالقيمة العادلة هى سعر - سعر يوافق عليه طرفان فى صفقة تبادل - وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة ، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المنشأة أو يتحملوا التزاماتها ؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة ؟

وفى عمله بشأن بيان المفاهيم رقم (7) ومشروعات أخرى وجد مجلس معايير المحاسبة المالية أن التقييم المحاسبى للقيمة العادلة يجب أن يبدأ بمجموعة من الافتراضات، ولذلك توجد حاجة إلى إطار مرجعى يمكن من تحديد العناصر وتطبيق المبادئ، ويعكس الإطار المرجعى هنا توقعات حول كيفية عمل السوق إذا وجدت واحدة من :

- مشتري الأصل (أو المنشأة التى تتحمل أحد الالتزامات) لديه استخدام للصنف بحالته الجارية والقدرة على استخدامه فإذا كان الصنف ماكينة فإنه يفترض أن المشتري يعمل فى مجال تجارة الإنشاءات أو تجارة المعدات المستخدمة ،

والأساليب الأقرب إلى وضع السوق (مثلاً : مبيعات السوق المقارنة) هى الأفضل عن الأساليب الأكثر بعداً عن وضع السوق (مثلاً القيمة الحالية) وكثير من الاعتراضات على استخدام القيمة العادلة ، تركز على الأوضاع حينما توجد إشارات سوقية قليلة حول القيمة العادلة للأصول والخصوم المعنية ، ولا يغير غياب سوق ملحوظة من هدف القياس ، ولكنه يجعل هذا الهدف سبب التحقيق والسؤال الذى يثار فى هذه الحالة هو :

كيف يمكن للمحاسب أن يضع تقديراً معقولاً للقيمة العادلة عند عدم وجود سوق؟

وقد أترف المجلس طويلاً بأن التقديرات الداخلية للمنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة هى التى يمكن أن تكون المعلومات الوحيدة المتاحة والتى يمكن من خلالها تقدير القيمة العادلة ، وفى الفقرة (38) من بيان المفاهيم رقم (7) لاحظ المجلس أن "الأخذ بالقيمة العادلة كهدف لقياس القيمة الحالية لا يعوق استخدام المعلومات والافتراضات القائمة على أساس توقعات المنشأة ، وكأمر على فبان المنشأة التى تستخدم التدفقات النقدية فى القياس المحاسبى غالباً ما يكون لديها معلومات قليلة أو ليس لديها معلومات عن بعض أو كل الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق فى تقييم القيمة العادلة لأحد الأصول أو الخصوم، فى تلك الظروف - فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير لازمين فى وضع تقديرات التدفقات النقدية ، استخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة - طالما لا توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين فى السوق يستخدمون افتراضات مختلفة ، فإذا وجدت مثل هذه البيانات فعلى المنشأة أن تعزل افتراضاتها لإدخال معلومات السوق فى الاعتبار".

وقد خلص مجلس معايير المحاسبة المالية إلى "أن القيمة العادلة هى الثمن الذى ينتقل به أصل أو التزام من حائز أو ملتزم إلى آخر ، وهذا المبلغ يسهل مشاهدته فى الأسواق المستقرة ، ولكن قد يصعب تقديره فى حالة عدم وجود هذه

وبالنسبة للمشتريين الذين لا يفهمون في هذا الصنف فإنهم ليسوا جزءاً من هذا السوق (كما يذكر المجلس) .

- مشتري الاصل (أو المنشأة التي تتحمل أحد الخصوم) سيضع الصنف في أعلى وأفضل استخدام ، وهذا الافتراض له أهميته الخاصة بالنسبة للأصول الثابتة مثل العقارات - فمثلاً - المنشأة قد تملك أرضاً مستخدمة في الزراعة - ومع هذا فإن المشتريين للأرض في هذه المنطقة يهتمون بمستقبلها بالنسبة للتطور العمراني أو التجاري ويحدد الأسعار على هذه الأساس والقيمة العادلة يجب أن تدخل الافتراضات حول التطور بدلاً من استمرار العمل في الزراعة .

- مشتري الأصل (أو المنشأة التي تتحمل أحد الخصوم) يمكنه الحصول على معلومات معقولة عن حالة الصنف وحالات عدم اليقين المحيطة بالتدفقات النقدية المحتملة ، وبلغة اقتصاديات التمويل لا يوجد عدم تماثل هام في المعلومات بين طرفي الصفقة ، فعلى سبيل المثال إذا كان الصنف ماكينة فآته يفترض أن المشتري يمكنه أن يعرف أن بها تسرب زيت وإنها استخدمت عدة آلاف من الساعات في الخدمة .

- مشتري وبائع الاصل (أو المنشأة التي تسعى لإنهاء أو تحمل أحد الخصوم) سوف يعقدان الصفقة في السوق الأكثر مزايا ويشترط أن يكون له القدرة على الدخول في هذه السوق .

وفي ضوء التعاريف السابقة ، يرى الباحث أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين كما يلي :

المحور الأول : الأطراف الداخلة في الصفقة ، ويفترض توافر ما يلي :

1 - أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة :

فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين ، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول

عليها - فمثلاً - "إذا كانت شركة تشتري بعض الأراضي بمبلغ قدره مليون جنيه، فإنه يتوقع حينئذ أن البائع لم يكن قادراً على الحصول على سعر أعلى من مشتري آخر وإن المشتري لم يكن قادراً على إيجاد قطعة أرض مساوية بسعر أدنى ، وهكذا فرقم تكلفة الشراء في تاريخ الشراء يحتمل أن يمثل عن قرب القيمة السوقية في ذلك التاريخ ، ولكن إذا افترضنا أن الصفقة تمت بين الشركة المشتري وطرف ذو علاقة حيث يكون فيه أحد الأطراف في الصفقة متمكن من السيطرة على قرارات الطرفين ، فإذا كان بائع الأرض هو أيضاً المدير التنفيذي للشركة المشتري وأنه مساهم بنحو 70% من رأس مال الشركة ، فإن القيمة السوقية للأرض قد تكون مثلاً 750 ألف جنيه ولكن الصفقة تتم بسعر أعلى وليكن مليون جنيه وذلك حتى يستفيد البائع بميزة وضعه في الشركة لتحقيق ربح شخصي ولو على حساب الشركة ، وعلى العكس من ذلك إذا افترضنا أن القيمة السوقية للأرض هي 1.3 مليون جنيه وأن البائع قرر بيعها بسعر منخفض قدره مليون جنيه في محاولة لخفض الالتزام الضريبي على المكاسب الرأسمالية أو لأي سبب آخر ، وفي كلتا الحالتين ، فإن حسابات الشركة تكون مضللة ولا تعبر قيمة الأرض عن القيمة العادلة" .

2 - أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة ، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر ، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات .

المحور الثاني : الظروف التي تتم فيها الصفقة :

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية) ، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة ، لأن البائع يكون مجبر على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة .

تقدير القيمة العادلة :

رأى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والذي يتطلب استخدام القيمة العادلة يشمل تدرجاً لتقديرات القيمة العادلة ، والملخص الاحداث لهذا التدرج يوجد في الفقرات (68 - 70) من بيان (معياري) المجلس رقم (140) والذي يشمل موضوع :

Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities .

وقد تضمن هذا التدرج ما يلي :

1. الأسعار المأخوذة عن السوق في أسواق نشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة وسوف تستخدم كأساس للقياس إن كانت متاحة ، وإذا كانت متاحة فإن القيمة العادلة تكون ناتج، عدد الوحدات التجارية مضروبة في سعر هذه السوق .

وتعرف السوق النشطة بأنها "السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

- أ - جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة .
- ب- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت .
- ج- تكون الأسعار متاحة للجمهور .

2 أما إذا لم توجد أسعار السوق هذه فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف ، وتقدير القيمة العادلة يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية في التقييم إلى الدرجة المتاحة في هذه الظروف ، وتشمل أمثلة الأساليب الفنية للتقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة ، ونماذج تسعير الخيارات وأسعار المصفوفة والتحليل الأساسي (يتدرج التحليل الأساسي من أعلى إلى أسفل من خلال تحليل الظروف الاقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة وأخيراً تحليل ظروف وأوضاع الشركة) .

وتكون أساليب التقييم لقياس الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الخدمية متفقة مع هدف القياس للقيمة العادلة ، فهذه الأساليب تتضمن الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تقديراتهم للقيم والإيرادات المستقبلية والمصروفات المستقبلية وبما في ذلك افتراضات حول معدلات الفائدة والعجز عن السداد وإعادة السداد والتقلب ، وعند قياس الخصوم المالية والخصوم الخدمية بالقيمة العادلة ، فإن الهدف هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حالياً من أجل :

أ- تسوية الخصوم مع صاحبها أو

ب- تحويل الخصوم إلى منشأة ذات وضع دائن مقارن .

وتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة - أن استخدمت لتقدير القيمة العادلة فإنها تكون على أساس الافتراضات المعقولة والمؤيدة وكذلك الاعتراضات ، وجميع لة المتاحة تؤخذ في الاعتبار عند وضع تقديرات للتدفقات النقدية المتوقعة .

والوزن المعطى للدليل سوف يتوافق مع الدرجة التي يمكن بها التحقق موضوعياً منه ، وإذا قدر مدى معين سواء للمبالغ أو التوقيتات للتدفقات النقدية المحتملة - فإن احتمال العائدات الممكنة سوف تعتبر إما مباشرة إذا طبق مدخل التدفقات النقدية المتوقعة أو بطريق غير مباشر من خلال معدل الخصم المعدل بالمخاطرة وذلك إذا تحددت أفضل تقديرات للتدفقات النقدية .

وهكذا يقوم تقدير القيمة العادلة على مبادئ :

المبدأ الأول : إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فلا شيء آخر يؤخذ به .

المبدأ الثاني : إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب في هذه الحالة "استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تكون أفضل تقريب للقيمة العادلة" .

والأساليب الأقرب إلى وضع السوق (مثلاً : مبيعات السوق المقارنة) هي الأفضل عن الأساليب الأكثر بعداً عن وضع السوق (مثلاً القيمة الحالية) وكثير من الاعتراضات على استخدام القيمة العادلة ، تركز على الأوضاع حينما توجد إشارات سوقية قليلة حول القيمة العادلة للأصول والخصوم المعنية ، ولا يغير غياب سوق ملحوظة من هدف القياس ، ولكنه يجعل هذا الهدف سبب التحقيق والسؤال الذى يثار فى هذه الحالة هو :

كيف يمكن للمحاسب أن يضع تقديراً معقولاً للقيمة العادلة عند عدم وجود سوق؟

وقد أقرت المجلس طويلاً بأن التقديرات الداخلية للمنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة هي التى يمكن أن تكون المعلومات الوحيدة المتاحة والتى يمكن من خلالها تقدير القيمة العادلة ، وفى الفقرة (38) من بيان المفاهيم رقم (7) لاحظ المجلس أن "الأخذ بالقيمة العادلة كهدف لقياس القيمة الحالية لا يعوق استخدام المعلومات والافتراضات القائمة على أساس توقعات المنشأة ، وكأمر على فإن المنشأة التى تستخدم التدفقات النقدية فى القياس المحاسبى غالباً ما يكون لديها معلومات قليلة أو ليس لديها معلومات عن بعض أو كل الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق فى تقييم القيمة العادلة لأحد الأصول أو الخصوم، فى تلك الظروف - فبأنه يجب على المنشأة أن تستخدم المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير لازمين فى وضع تقديرات التدفقات النقدية ، استخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة - طالما لا توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين فى السوق يستخدمون افتراضات مختلفة ، فإذا وجدت مثل هذه البيانات فعلى المنشأة أن تعدل افتراضاتها لإدخال معلومات السوق فى الاعتبار" .

وقد خلص مجلس معايير المحاسبة المالية إلى "أن القيمة العادلة هي الثمن الذى ينتقل به أصل أو التزام من حائز أو ملتزم إلى آخر ، وهذا المبلغ يسهل مشاهدته فى الأسواق المستقرة ، ولكن قد يصعب تقديره فى حالة عدم وجود هذه

الأسواق ، ومع هذا ، فإن كثير من العناصر يمكن تقديرها على أساس توقعات المنشأة وباستخدام أساليب ومعلومات مألوفة ، وفى ظل غياب دليل بأن المشاركين فى السوق سيكون لهم توقعات مختلفة حول التدفقات النقدية ، فإن النتيجة تكون التوصل إلى أفضل تقدير للقيمة العادلة "متاح" ويضع بيان المفاهيم رقم (7) هدفاً هو : تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل الأدوات المتاحة فى ظل الظروف القائمة ، ومع هذا يعترف المجلس بأنه مع غياب صفقات ملحوظة فى السوق - فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصى هام وستكون النتيجة غير دقيقة" .

دراسة مجموعة العمل المشتركة (فبراير 2001) بعنوان "موقف منصف من القيمة العادلة"

وتتناول الدراسة مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة خاصة فى البنوك وقد أوضحت الدراسة النقاط التالية :

- 1 تعتقد مجموعة العمل المشتركة JWG أن أفضل طريقة لقياس جميع الأدوات المالية هي القيمة العادلة والإقرار فوراً بكل المكاسب والخسائر الناشئة من حدوث تغيرات فى تلك القيم العادلة فى الدخل ، ومع ذلك يعتقد بعض المعلقين أن مثل هذا المنهج تشوبه أوجه قصور خطيرة .
 - 2 أن التقلب من الأمور التى تشغل الأذهان ، وحيث أنه ينبغي للمحاسبة أن تخبر بالأشياء كما هي فعلاً ، فإن التقلب يكون مقبولاً إذا كان الواقع متقلباً لكل ما يلقى هو أن القيمة العادلة تسبب تقلباً "زائفاً" ويقترح البعض أن الطبيعة السريعة الزوال لتغيرات أسعار السوق تسبب تقلباً زائفاً ، إلا أن JWG تعتقد أنه لا يوجد شئ زائف بشأن الاسعار السوقية المتقلبة ، ولعل الهاجس الأكبر هو القول بأن النموذج المحاسبى يعبر فقط عن بعض تأثير تغيرات الاسعار السوقية وأن من شأن ذلك أن يسبب تقلباً زائفاً .
- على سبيل المثال : تذهب البنوك إلى أن اقتراحات JWG لا تضع فى الاعتبار تماماً تأثير تغيرات أسعار السوق على مقدار أرصدة العملاء المحتفظ بها ، ويعنى هذا أنهم يعتقدون أن التأثير المقابل أو الموازن الذى تحدثه

أرصدة العملاء على تغيرات القيمة العادلة لأدوات البنك المالية الأخرى لن يتم الإقرار به ، الأمر الذى يجعل الأداء المالى يظهر أكثر تقلباً مما هو فى الحقيقة ومع ذلك إذا لم تكن المسألة مسألة أدوات مالية - وهذا ما تعتقده مجموعة JWG - فإنه لا ينبغي أن تؤدي إلى محاسبة دون المستوى للأدوات المالية .

3 يعتقد البعض أن قصور نموذج القيمة العادلة يكمن فى الموثوقية والشئ المقلق أنه إذا لم تكن هناك سوق قابلة للملاحظة لأداة ما، فإنه سوف يلزم تقدير قيمتها العادلة، ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون شخصية وتحكمية ومعرضة لقابلية تغير القياس (أى أن اثنين من المثمنين يمكن أن يتوصلا إلى تقديرات مختلفة تماماً لنفس الأداة)، ومع ذلك فإن استخدام تقديرات محاسبية معقولة أسلوب مألوف الآن، ولا يتصور أن يقوض موثوقية قياس الأدوات المالية، علاوة على ذلك، تعتقد مجموعة JWG أن من المستبعد - فيما عدا حالة استثمارات معينة فى حقوق الملكية الخاصة - أن تتضمن تقديرات القيمة العادلة ذاتية وقابلية تغير القياس بدرجة أكبر من بعض الأرقام المستخدمة بالفعل فى القوائم المالية، وهكذا فإنه بالرغم من أن تقديرات القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه لن يكون بسيطاً دائماً فلا يتوقع أيضاً أن يكون مستحيلاً .

4 يتعلق جانب كبير من الجدل الدائر بشأن قياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة بوثاقة الصلة، ورغم أن بعض المعلقين يتقبلون أن القيمة العادلة هى المعيار الأوثق صلة بأداة مالية يمكن تداولها بنشاط فى سوق نشطة ومحتفظ بها بغرض المتاجرة، إلا أن الكثيرين يتشككون فى وثاقة صلتها فى ظروف أخرى، على سبيل المثال: يعتقد البعض أنها ليست المعيار الأوثق صلة بأداة ما عندما تنوى الإدارة الاحتفاظ بها حتى حلول موعد الإستحقاق أو إذا لم يكن هناك سوق يمكن تحقيق قيمتها العادلة فيها بسهولة.

دراسة ديانا ويليس: (يناير 2002) بعنوان "الأصول والطلبات المالية - القيمة العادلة أم التكلفة التاريخية؟" :

وتتناول الدراسة المقارنة بين النماذج الثلاثة لقياس الأدوات المالية وهى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والنموذج المختلط الذى يمزج بين الإثنين.

وتسهل الدراسة بتوضيح أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يهدف فى المدى الطويل إلى الإقرار بكل الأصول والخصوم المالية فى قائمة المركز المالى بقيمتها العادلة وليس بمبالغ مبنية على تكلفتها التاريخية ، وهناك سببان هامين للعمل من أجل إيجاد نظام تقارير مالية قائم على القيم العادلة للأصول والخصوم التالية:

أ- توفر القيم العادلة معلومات ملائمة (أوثق صلة) عن الأصول والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية - و.

ب- نموذج القياس المختلط الخصائص الذى يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة بينما يعكس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مساهمة الأدوات المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة اليوم ، وقد حان الوقت لإيجاد نموذج أفضل.

وتستطرد الدراسة بأنه لا يوجد أحد يجادل بشأن ملائمة المعلومات المبنية على أسعار السوق ، فالجدل الدائر حول القيم العادلة مقابل المقاييس القائمة على التكلفة التاريخية يتناول فقط تاريخ الاسعار السوقية المبنية عليها المقاييس المحاسبية ، وتقوم معلومات التكلفة التاريخية على الأسعار السوقية التى يتم بها تملك "لأصول وتكبد الالتزامات ، أما القيم العادلة فهى على العكس قائمة على الأسعار السوقية الجارية.

ويبدو منطقياً أن المعلومات المستندة إلى أسعار تعكس التقدير السوقى فى ظل الظروف الجارية للقيم العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية المتضمنة فى الأدوات المالية لكيان ما ، ستكون أوثق صلة بقرارات المستثمرين والدائنين عن المعلومات المستندة إلى أسعار السوق القديمة ، وتعكس تلك الأسعار السوقية القديمة كلاً من سعر فائدة قديم وتقدير غير مساهم للزمن لمبالغ وتوقيت وعدم تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية.

وتوصلت الدراسة في النهاية إلى جدول مقارنة بين نموذجي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يوضح أهم الفروق بينهما كما يلي:

القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
• تحسن إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والأشياء غير المتشابهة تبدو مختلفة.	• تُضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس.
• توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.	• توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية عندما تم تملكها أو تكبدها.
• تعكس تأثيرات قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أو مديونية الالتزامات وكذا قرارات تملك أو بيع الأصول وتكبد أو تسوية الالتزامات على أداء الكيان.	• تعكس تأثير قرارات تملك أو بيع الأصول أو تكبد أو تسوية الالتزامات فقط على أداء الكيان ، وتتجاهل تأثيرات قرارات مواصلة الاحتفاظ أو تحمل المديونية.
• تثبت المكاسب والخسائر من التغيرات السعرية عندما تحدث.	• تثبت المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات السعرية فقط عندما تتحقق بالبيع أو التسوية ، رغم أن البيع أو التسوية ليس الحدث الذي تسبب في المكسب أو الخسارة.
• تتطلب الأسعار السوقية الجارية لتقرير المبالغ المثبتة ، وهو ما قد يتطلب إلغاءات للقيم السابقة ويمكن أن يؤدي ذلك لحدوث مشاكل موثوقية.	• المبالغ المثبتة يمكن احتسابها بناء على المعلومات المتاحة داخلياً عن الأسعار في المعاملة الماضية ودون الرجوع إلى بيانات سوقية خارجية.
• تعكس بسهولة تأثيرات معظم استراتيجيات إدارة المخاطر.	• تتطلب قواعد معقدة لتحاول عكس تأثير معظم استراتيجيات إدارة المخاطرة.

2. المفاضلة بين الملائمة والموثوقية:

إن تآرجح الفكر المحاسبي بين التكلفة والقيمة العادلة يرجع في الأصل إلى المقارنة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية ، فالقيمة العادلة قد تعطي قدر أكبر من الملائمة مع حدوث خفض في الموثوقية ، كما أن التكلفة قد تعطي قدر أكبر من الموثوقية مع حدوث خفض في الملائمة ، فقياس الأرقام الواردة بالقوائم المالية يجب أن يكون من ناحية - قد تم بطريقة موضوعية ، بمعنى أن المراقب المستقل سوف يتفق تماماً على أن المعلومات المقدمة صحيحة ، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون المعلومات محسوبة ومقدمة بطريقة مفيدة لمتخذي القرارات.

والموضوعية مفهوم نسبي عرضة للإنقاذ ، وبصفة خاصة فهي تعني موقف ضمني لتقديم شيء غير محرف ، كما يمكن النظر إليها على أنها تعتمد على صفقات نقدية كاملة كأساس لتسجيل الظواهر الاقتصادية ، ومع هذا فالموضوعية باستخدام أساس التكلفة والتي تنقصها الملائمة قد تكون هدفاً جيداً ، وقد لوحظ أن المعلومات الملائمة لموضوع القرار هي الأفضل كأساس للعملية ، بينما قد يكون التقييم على أساس الملائمة أحياناً خطأ ، إلا أن التقييم غير الملائم لن يمكن أبداً أن يكون ذا فائدة بصرف النظر عن مدى الموضوعية التي توصلوا بها إليه.

وكل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ولجنة معايير المحاسبة المالية قد نشرا في وثائق توضيح إطار فكري يؤيد فكرة أن المعلومات الأكثر ملائمة - حتى لو استلزم ترك تقليد التكلفة التاريخية ، يمكن أن تكون أكثر قيمة للمستخدمين للقوائم المالية.

وتوضح الفقرة (43) من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية "أنه عند محاولة تحقيق توازن بين الملائمة والموثوقية فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حسابات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل".

إن المشكلة الأساسية التي ستواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المصرية هي عدم كفاءة الأسواق المالية ، فقد أثبتت دراسات عديدة أجريت على سوق المال في مصر أنه سوق غير كفء ، فالأسعار لا تعكس المعلومات المتاحة عن الورقة المالية أما لتأخر معرفة المعلومات وانتشارها ببطء أو لوجود معلومات داخلية ، كذلك فإن الأسعار قد تتقلب لعوامل غير موضوعية مثل الإشاعات أو قدرة جهة أو جهات معينة على التأثير على الأسعار بالدخول بالشراء أو البيع في أوقات معينة.

وفي ظل غياب سوق نشطة أو غير كفء وعدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وتقنيات قياسها فإن بعض معدى القوائم المالية قد يسيئون استخدام مساحة التقدير الشخصي المسموح بها في ظل المعايير المحاسبية وذلك لوضع تقديرات بعيدة للقيمة العادلة بهدف إدارة الأرباح ، وذلك بغرض تخفيف تقلبات أرباح المنشأة عما هو متوقع أو عادى.

وبهذا الصدد فإن الفقرة (86) من إطار إعداد القوائم المالية تشير إلى أن استخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسى من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها ، ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في الميزانية أو قائمة الدخل.

نموذج القيمة العادلة :

تعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها :

" المبلغ الذى يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافق لدى كل منهما الدراية والرغبة فى إتمام الصفقة ، وتتم الصفقة فى إطار متوازن".

وتعرف الصفقة المتوازنة فى هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوى علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه ، ويبنى التسعير فى مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة ، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفى ظل ظروف طبيعية.

تقدير القيمة العادلة :

رأى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB والذى يتطلب استخدام القيمة العادلة يشمل تدرجاً لتقديرات القيمة العادلة ، وقد تضمن هذا التدرج ما يلى :

1- "الأسعار المأخوذة عن السوق فى أسواق نشطة هى أفضل شاهد على القيمة العادلة وسوف تستخدم كأساس للقياس إن كانت متاحة ، وإذا كانت متاحة فإن القيمة العادلة تكون ناتج : عدد الوحدات التجارية مضروبة فى سعر هذه السوق".

وتعرف السوق النشطة بأنها السوق التى تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

أ- جميع الأصناف التى يتم التعامل فيها متجانسة.

ب- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون فى التعامل عادة فى أى وقت.

ج- تكون الأسعار متاحة للجمهور.

2- أما إذا لم توجد أسعار السوق هذه - فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة فى هذه الظروف ، وتقدير القيمة العادلة يدخل فى الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية فى التقييم إلى الدرجة المتاحة فى هذه الظروف ، وتشمل أمثلة الأساليب الفنية للتقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة ، ونماذج تسعير

الخيارات وأسعار المصفوفة والتحليل الأساسي (يتدرج التحليل الأساسي من أعلى إلى أسفل من خلال تحليل الظروف الاقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة وأخيراً تحليل ظروف وأوضاع الشركة).

وتساءلت دراسة (Landsman, W. R., 2007) هل معلومات محاسبية القيمة العادلة ملائمة وموثوقة؟ وخلصت الدراسة إلى منفعة معلومات محاسبة القيمة العادلة للمستثمرين ، ولكن هذا المستوى من المعلومات يتأثر بمقدار خطأ القياس ومصدر التقديرات الموضوعية للقيم العادلة ، وهل هو الإدارة أم مقيم خارجي ، وأشارت الدراسة إلى أن تقرير (SEC) يوضح أن هناك تكلفة مقترنة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وخاصة بالنسبة للادوات المالية التي ليس لها أسواق نشطة.

ويذكر كل من FASB و IASB في بيانات المفاهيم أنه تتم المفاضلة بين التكلفة / المنفعة وبين الملائمة والموثوقية عند تقدير كيفية قياس مبالغ وقيم بنود معينة ، وكذلك تظهر مشكلة ما إذا القياس يعتمد عليه بشكل كاف للإعتراف في القائمة المالية ، وذلك لأن كثير من الأدوات المالية المعترف بها قد لا يمكن قياسها بدقة كافية بما يساعد على التقدير الكافي للمركز المالي للمنشأة والمكاسب المحتملة ، ولذلك فإن المشكلة الأساسية أنه في غياب أسواق نشطة بالنسبة لأداة مالية معينة ، فإنه يجب على الإدارة تقدير قيمتها العادلة والتي يمكن أن تكون محل تقدير شخصي أو تلاعب.

كما أشارت الدراسة إلى مشكلة أخرى وهي أن خيّر القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة يمكن أن يخضع لنية الإدارة عند تبويب الأداة المالية ، وهو أمر يتيح لمنشآت مختلفة تصنيف نفس الأداة المالية بشكل مختلف (بغرض المتاجرة ، متاحة للبيع ، محتفظ بها حتى الإستحقاق) وبالتالي يختلف التقييم والترحيل للفروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية إلى قائمة الدخل أو حقوق الملكية أو إهمال الفروق تماماً ، وهو الأمر الذي يقلل من إمكانية المقارنة للقوائم المالية عند المقارنة بين المنشآت.

ووجدت دراسة (Barth & Clinch, 1998) و (Muller & Riedl, 2002) دلائل أن السوق يعزّز أكثر لتقديرات إعادة تقييم الأصول التي تتم بمعرفة خبراء تقييم

خارجيين بالمقارنة بتلك التي تتم بواسطة مقيمين داخليين ، وتفسر ذلك على أساس أنه دليل على أن السوق تنظر لتقديرات إعادة التقييم التي تتم بواسطة خبراء تقييم خارجيين على أنها أكثر موثوقية.

ووجدت دراسة (Aboody, et al., 2006) دليلاً على أن المنشآت التي تختار نموذج لقياس القيمة العادلة سوف تختار مدخلات النموذج من أجل التلاعب في رقم الدخل الشكلي المفصح عنه.

أوضحت دراسة (Benston, G, 2008) أنه مع صدور المعيار SFAS 157 في سبتمبر 2006 والمعيار SFAS 159 في فبراير 2007 ، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في تناغم مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قد تحركا بقوة نحو الأخذ الكامل بمحاسبة القيمة العادلة بالنسبة للادوات المالية "وبنود معينة أخرى" ، ويتيح SFAS 159 بل ويشجع المنشآت أن تختار عرض الأصول المالية والالتزامات المالية بقيمتها العادلة ، والسبب المنطقي لهذا التغير تم تلخيصه في المعيار SFAS 159 (أ / 3 / د) بالقول: "أن المجلس يعتبر مقاييس القيمة العادلة للقوائم المالية أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية عن المقاييس التي تتم باستخدام التكلفة ، وذلك لأن القيمة العادلة تعكس ما يعادل النقدية الحالية للادوات المالية للمنشأة بدلاً من سعر المعاملة السابق" ، ورغم أن هذا الأمر يبدو دقيقاً وواضحاً إلا أن القيمة العادلة للمستثمرين تعتمد بشكل حاسم على كيفية قياس أرقامها ومدى إمكانية الثقة بها ، وهل يمكن مراجعتها والتحقق منها وأنها غير قابلة للتلاعب ، وهو الأمر الذي يبرر أهمية معيار FASB رقم 157 الذي يحدد كيفية قياس القيم العادلة ، وتبرر دراسة Benston 2008 مواطن الضعف في مقاييس القيمة العادلة من خلال ما يلي :

1. تكون القيم العادلة غير القائمة على أساس أسعار السوق الفعلية مكلفة في تحديدها والتحقق منها ، وذلك لأنها تتضمن افتراضات عن المشتريين والبانعين المفترضين تكون عادة غير موجودة ، وكذلك عن الاستخدام الأفضل للأصول ، وكذلك تخضع لافتراضات إدارية.

القيمة العادلة

المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية (IFRS 13)

جدول يبين أهم الملامح والخصائص للمعيار:

العناصر الأساسية	الشرح والمفاهيم والقواعد
1- أسباب إصدار المعيار	1. تجميع متطلبات القياس والافصاحات المطلوبة للقيمة العادلة في معيار واحد لإنها كانت مبعثرة بين عدة معايير بعضها متطلبات جزئية وأخرى شاملة وهناك حالات عدم تناسق ، لذلك تم تجميعها معاً في معيار واحد . 2. نتج هذا المعيار نتيجة مذكرة تفاهم مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية لوضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة والافصاحات المرتبطة بها.
2- مفهوم القيمة العادلة	القيمة العادلة : "هى السعر الذى سيتم استلامه من بيع أصل أو سيتم دفعه لتسوية أو سداد التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس" ويؤكد هذا التعريف أن القيمة العادلة هى قياس يستند إلى السوق وليس خاصاً بالمنشأة .
3- الهدف من المعيار	يهدف المعيار إلى تحقيق ما يلى : 1 - تعريف القيمة العادلة . 2 - وضع إطار موحد لقياس القيمة العادلة فى معيار واحد. 3 - تقديم افصاحات متعلقة بالقيمة العادلة .
4- محددات قياس القيمة العادلة	يتطلب قياس القيمة العادلة أن تحدد المنشأة ما يلى : 1. نوع الأصل أو الالتزام الذى سيتم قياسه . 2. بالنسبة للأصول غير المالية تحديد ما هو أفضل استخدام ممكن للأصل ، وهل يتم استخدامه منفرداً أو مع

2. يحدث فى الواقع أن يتم تحديد القيم العادلة من خلال قيمة الاستخدام وقيم المدخلات بالمخالفة للمعيار SFAS 157 والذى يتطلب استخدام القيم المحددة للمخرجات.

3. إدخال تكاليف الصفقات ضمن قيم المخرجات عند تحديد القيمة العادلة وذلك بالمخالفة لـ SFAS 157 .

4. وجود مشكلات وصعوبات عديدة عند تقدير القيم العادلة للأصول غير المالية. مثل المخزون والأصول الثابتة عند اندماج منشآت الأعمال.

5. إمكانية التلاعب فى قياس القيمة العادلة وصعوبة التحقق من ذلك فى حالة قياس القيم العادلة لأصول والتزامات لا تتم فى سوق نشطة.

كما ركزت دراسة (Krumwiede, et al., 2008) على أساليب تقييم وقياس القيمة العادلة وهى ثلاثة مداخل للتقييم تشمل : مدخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة ، وأى مدخل من هذه المداخل يمكن استخدامه لأصل مفرد ، فمدخل السوق يقوم على ملاحظة أسعار ومعلومات عن صفقات السوق لأصول مماثلة أو مطابقة وتكون هى الأفضل إذا كانت سوق نشطة ، أما مدخل الدخل فغنه يستخدم أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، وذلك لتحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو المكاسب) إلى قيمة حالية مفردة ، أما إذا كانت المدخلات ملحوظة أكثر بالنسبة لصفقة معينة ، حينئذ يكون مدخل التكلفة له الأولوية ، إذا وجد مدخل تقييم أفضل من غيره عند تقدير القيمة العادلة ن حينئذ يجب أن يكون هو المدخل المختار- ومع هذا يمكن توحيد مداخل التقييم المتعددة لتقييم الأصل ، وبعد اختيار مدخل التقييم الملائم يجب تطبيقه بشكل متماثل بين الأصول المتماثلة وعبر فترات التقرير ، كما أكدت الدراسة على أن استخدام مدخل المدخلات يتطلب ممارسة حكم مهنى ملحوظ ، ولذلك فإن الإفصاح مطلوب خاصة وأن الإفصاحات عن التقدير الشخصى يمكن أن يوفر للمستخدمين القدرة على تقدير مدى موثوقية مقاييس القيمة العادلة.

مجموعة آخر من الأصول تعمل معاً (وحدة توليد النقد) مثل خط انتاج مثلاً ، أو فرع ، أو خط سيارات . 3. السوق الذي ستم فيه المعاملة ذات الصلة . 4. أساليب التقييم المناسبة عند تقييم القيمة العادلة وينبغي الحد من المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها وأن تكون المدخلات المستخدمة متسقة مع المدخلات التي يستخدمها المشاركون في السوق عادة .	
1. يطبق المعيار عندما يكون مطلوباً بموجب معيار آخر قياس القيمة العادلة أو تقديم افصاحات عنها . 2. لا يطبق المعيار في الحالات التالية : أ - المدفوعات على أساس الأسهم . ب- التأجير التمويلي . ج- القياس الذي يتشابه مع القيمة العادلة ولكنه ليس كذلك مثل صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون . 3. الافصاحات المطلوبة في هذا المعيار ليست مطلوبة في حالات: أ - أصول خطة منافع التقاعد . ب- استثمارات خطة منافع التقاعد . 4. يطبق هذا المعيار على القياس الأولي والقياس اللاحق .	5. نطاق المعيار
1. يرتبط قياس القيمة العادلة بأصل معين أو التزام معين لذلك يجب على المنشأة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التي يرغبها المشاركون في الأصل أو الالتزام مثل : أ - حالة الأصل وموقعه . ب- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه (إن وجدت) . 2. ما إذا كان الأصل يعمل منفرداً أم ضمن مجموعة أخرى من الأصول (وحدة توليد نقدية) .	6 - اعتبارات قياس الأصل أو الالتزام بالقيمة العادلة

1. يفترض أن يتم قياس القيمة العادلة في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام ، وفي حالة عدم توافرها فإن يجب تحديد السوق الأكثر ربحية لعقد اتفاقية الأصل أو الالتزام . 2. لتحديد السوق الأكثر ربحية للأصل أو الالتزام يؤخذ بعين الاعتبار كافة انمعلومات المتوافرة بشكل معقول ويتعرض أن السوق الذي تجرى فيه الصفقات بشكل معتاد . 3. في حالة وجود السوق الأساسي للأصل أو الالتزام فإن القيمة العادلة = سعر السوق الأساسي . 4. قد تعدد الأسواق الأساسية للأصل أو الالتزام ، ولذلك فإنه يتم اختيار السوق الأكثر ربحاً من بين الأسواق المتعددة .	7 - خصائص وظروف السوق التي تتم فيها المعاملة
1. تستخدم المنشأة عند قياس القيمة العادلة نفس الافتراضات والمفاهيم التي يستخدمها المشاركون في السوق بافتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون برشد . 2. لا تحتاج المنشأة إلى تحديد مشاركين محددين .	8 - المشاركون في السوق
1. يتم القياس على أساس استخدام الأصل بأفضل صورة ممكنة لتوليد منافع اقتصادية منه أو بيعه لمشارك آخر سوف يستخدمه أيضاً في أفضل صورة ممكنة . 2. يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أفضل استخدام ممكن للأصل الصفات المادية مثل موقع العقار وحجمه مثلاً . 3. يؤخذ في الاعتبار القيود القانونية مثل عدم البناء على أرض زراعية أو لا بد من صدور قرار تقسيم أو ترك مساحات للشارع مثلاً عند بناء العقارات . 4. يتم تحديد الاستخدام الأفضل من وجهة نظر مستخدم السوق حتى لو اختلفت مع وجهة نظر المنشأة ، فقد تقوم المنشأة بعدم استخدام الأصل في أفضل استخدام	9 - قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية مثل العقارات / السيارات / الآلات والمعدات

قياس القيمة العادلة المعيار المحاسبي المصري رقم (45) المعدل 2015

هدف المعيار:

- 1- يهدف هذا المعيار إلى ما يلي :
(أ) تعريف القيمة العادلة.
(ب) وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد.
(ج) تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.
- 2- تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق، وليس خاص بمنشأة بذاتها. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات، يمكن أن تكون هناك معاملات سوق ملحوظة أو معلومات سوق متوفرة. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة. غير أن هدف قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين لا يتغير وهو - تقدير السعر الذي تستند عليه معاملة منظمة **Orderly transaction** لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق **Market participants** في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج **Exit price** في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام).
- 3- عندما يكون سعر أصل أو التزام مماثل غير ملحوظ، تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يغلب عليه استخدام المدخلات الملحوظة **Observable inputs**. حيث أن قياس القيمة العادلة قائم على السوق، ويتم القياس باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر، ونتيجة لذلك، لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو الوفاء بالالتزام أمراً ذا علاقة عند قياس القيمة العادلة.

يمكن لأغراض دفاعية مثل أخذ موقع مجاور حتى لا يأتي منافس بجوار محل الشركة.

10- تدرج قياس القيمة العادلة (ثلاث مستويات)	يضع المعيار تدرج هرمي لقياس القيمة العادلة : المستوى الأول : سوق نشط : 1. القياس الأفضل للقيمة العادلة هو الأسعار المعلنة في سوق نشط للأصول والالتزامات المماثلة . 2. يقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة . المستوى الثاني : سوق مماثل : عندما لا يتوافر سوق نشط يمكن قياس القيمة العادلة من خلال ما يلي : 1. أسعار الأصل أو الالتزام في سوق مماثل للأسعار في أسواق نشطة . 2. أسعار الأصول أو الالتزامات المتطابقة أو المتماثلة لأصول أو التزامات المنشأة في أسواق غير نشطة . 3. المدخلات ذات الصلة بالأصول أو الالتزامات والتي يمكن الوصول إليها وتحليلها للوصول للقيمة العادلة مثل (أسعار الفائدة ومعدلات العائد) . 4. المدخلات المستقرة والثابتة في السوق عن أسعار الأصول أو الالتزامات . المستوى الثالث : طبيعة الأصول أو الالتزامات وخصائص المتعاملين : عندما لا توجد مدخلات ملحوظة يمكن الاعتماد عليها من خلال دراسة طبيعة الأصول والالتزامات وخصائص المشاركين والمتعاملين في السوق أي معلومات أو مدخلات يمكن الوصول إليها لقياس وتطوير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام .
---	--

4- تعريف القيمة العادلة يركز على الأصول والالتزامات لأنها الموضوع الأساسي للقياس المحاسبي. إضافة لذلك ، يطبق هذا المعيار على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة .

نطاق المعيار:

5- يطبق هذا المعيار عندما يقتضى معيار محاسبة مصرى آخر أو يسمح بقياسات القيمة العادلة أو يتطلب الإفصاح حول قياس القيمة العادلة (وكذلك القياسات، مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (بناءً على القيمة العادلة أو الإفصاحات حول تلك القياسات) فيما عدا ما هو محدد في الفقرتين "6" و "7".

6- لا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي :

(أ) المدفوعات المبنية على أسهم التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (39) .

(ب) معاملات التأجير والتي يشملها نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (20) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي .

(ج) القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة الاستردادية في معيار المحاسبة المصرى (2) "المخزون" أو القيمة الإستخدامية في معيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول".

7- الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار ليست مطلوبة لأي مما يلي :

(أ) أصول الخطة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (38) "مزايا العاملين".

(ب) استثمارات خطة منافع التقاعد التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (21) " المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد" .

(ج) الأصول التي يكون مبلغها القابل للاسترداد عبارة عن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التصرف وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (31).

8- ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار على القياس الأولي واللاحق في حال كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معايير محاسبة مصرية أخرى.

القياس:

تعريف القيمة العادلة

9- يعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

10 تبين الفقرة "أ2" المنهج العام لقياس القيمة العادلة.

الأصل أو الالتزام

11- يعتبر قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو التزام محدد . وتبعاً لذلك ، يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال أخذ المشاركون في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتشتمل الخصائص، على سبيل المثال ما يلي :

(أ) حالة الأصل وموقعه.

و(ب) القيود على بيع الأصل أو استخدامه ، إن وجدت .

12- يختلف الأثر المترتب عن خاصية معينة على القياس وفقاً لكيفية نظر المشاركين في السوق إلى تلك الخاصية.

13- قد يكون الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً مما يلي :

(أ) أصل أو التزام مستقل (على سبيل المثال، أداة مالية أو أصل غير مالي)،

(ب) مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات (على سبيل المثال، وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال).

14- سواء كان الأصل أو الالتزام أصلاً أو التزاماً مستقلاً ، فإن مجموعة من الأصول أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة الأصول والالتزامات لأغراض الاعتراف

أو الإفصاح تعتمد على وحدة الحساب الخاصة بها . وباستثناء ما هو وارد في هذا المعيار يتم تحديد وحدة الحساب للأصل أو الإلتزام وفقاً لمعيار المحاسبة المصري الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة.

المعاملة :

45 يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية .

46 يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم إما :
(أ) في السوق الأساسي Principle market للأصل أو الإلتزام .

أو (ب) في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً Most advantageous market للأصل أو الإلتزام .

47 وفي حالة غياب السوق الأساسي لا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق المحتملة لتحديد السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً ، ولكن يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول . وفي غياب دليل على خلاف ذلك ، يفترض أن يكون السوق الذي تبرم فيه المنشأة بشكل عادي معاملة بيع أصل أو نقل إلزام هو السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً في حال غياب السوق الأساسي .

48 في حالة وجود سوق أساسي للأصل أو الإلتزام ، يمثل قياس القيمة العادلة للمنشأة السعر في ذلك السوق (سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر)، حتى لو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر نفعاً في تاريخ القياس .

49 تحتاج المنشأة للوصول للسوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس. ونظراً لأن المنشآت المختلفة (وأنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة قد يكون لديها فرصة الوصول لأسواق مختلفة، فإن السوق

الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الإلتزام ذاته قد يختلف من منشأة لأخرى (ومن أنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت). وتبعاً لذلك، يتعين أخذ السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) وبالتبعية المشاركين في السوق من وجهة نظر المنشأة مما يسمح بوجود اختلافات بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة .

20 على الرغم من حاجة المنشأة إلى الوصول إلى السوق ، إلا أنها لا تحتاج لامتلاك القدرة على بيع أصل محدد أو نقل الإلتزام محدد في تاريخ القياس حتى تتمكن من قياس القيمة العادلة على أساس السعر في ذلك السوق.

21 حتى عندما لا يكون هناك سوق ملحوظ يوفر معلومات التسعير المتعلقة ببيع أصل أو نقل الإلتزام في تاريخ القياس ، يفترض قياس القيمة العادلة أن المعاملة تتم في ذلك التاريخ مأخوذة من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام . وتحدد المعاملة المفترضة أساساً لتقدير سعر بيع الأصل أو تحويل الإلتزام .

المشاركين في السوق

22 تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية .

23 لا تحتاج المنشأة إلى تحديد مشاركين محددين في سوق عند وضع تلك الافتراضات، بدلاً من ذلك يتعين على المنشأة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلي :

(أ) الأصل أو الإلتزام .

و(ب) السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الإلتزام .

و(ج) المشاركين في السوق الذي ستبرم المنشأة معهم معاملة في ذلك السوق .

السعر:

24 تعد القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان سعراً ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر .

25 لا يتم تعديل السعر في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بسبب تكلفة المعاملة. وتتم المحاسبة عن تكلفة المعاملة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى. ولا تعتبر تكاليف المعاملة من صفات أي أصل أو التزام وإنما تعد محددة لكل معاملة وسوف تختلف بناءً على طريقة إبرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام .

26 لا تتضمن تكاليف المعاملة تكاليف النقل. وإذا كان الموقع من صفات الأصل (كما هو الحال مع السلع الأولية)، فيتعين تعديل السعر في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) بالتكاليف، إن وجدت، والتي سيتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق .

التطبيق على الأصول غير المالية

أفضل وأحسن استخدام للأصول غير المالية

27- يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

28 يأخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً والمجدى مادياً على النحو الآتي :

(أ) يأخذ الاستخدام الممكن مادياً بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل والتي يتخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل (على سبيل المثال، موقع العقار أو حجمه).

(ب) يأخذ الاستخدام المسموح به قانونياً بعين الاعتبار عند تسعير الأصل (على سبيل المثال ، داخل حدود العمران أو منطقة زراعية.

(ج) يأخذ الاستخدام المجدى مادياً بعين الاعتبار ما إذا كان استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً يولد دخلاً أو تدفقاً مالياً كافياً (مع الأخذ في الاعتبار تكاليف تحويل الأصل لإعداده للاستخدام المعد من أجله) لإنتاج عائد استثماري ينتظره المشاركون في السوق من الاستثمار في الأصل في نطاق ذلك الاستخدام .

29 يحدد الاستخدام الأفضل والأحسن بناءً على وجهة نظر مستخدمى السوق، حتى لو كانت المنشأة تهدف لاستخدام مختلف. ولكن يفترض أن يكون استخدام المنشأة الحالي للأصل غير المالي هو الاستخدام الأفضل والأحسن ما لم يوحى السوق أو أي عامل آخر أن الاستخدام المختلف من قبل المشاركين في السوق سيزيد قيمة الأصل .

30 قد تنوى المنشأة ، بغرض حماية موقعها التنافسي أو لأي سبب آخر ، عدم استخدام الأصل غير المالي المشتري بشكل فاعل أو قد تنوى عدم استخدام الأصل وفقاً لاستخدامه الأفضل والأحسن . فعلى سبيل المثال قد تكون تلك هي الحالة بالنسبة للأصل غير الملموس الذي تخطط المنشأة لاستخدامه بشكل دفاعي من خلال منع الآخرين من استخدامه . وعلى الرغم من ذلك يكون على المنشأة قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي على افتراض استخدامه الأفضل والأحسن من قبل المشاركين في السوق .

أساس تقييم الأصول غير المالية

31 يحدد الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي أساس التقييم المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل على النحو التالي :

(أ) قد يوفر الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي القيمة القصوى للمشاركين في السوق من خلال استخدامه مع أصول أخرى كمجموعة

(حسبما تم تركيبها أو إعدادها للاستخدام) أو مع أصول والتزامات مختلفة (مثل مؤسسات الأعمال).

(1) في حالة كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل يكمن في استخدام الأصل مع مجموعة من الأصول الأخرى أو أصول والتزامات أخرى ، تكون القيمة العادلة لأصل هي السعر الذي سيتم الحصول عليه في معاملة بيع الأصل الحالية على افتراض أنه سيتم استخدام الأصل مع أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى وأنه سوف تكون تلك الأصول والتزامات (أي الأصول التكميلية والتزامات المرتبطة) متوفرة للمشاركين في السوق .

(2) تتضمن التلزامات المرتبطة بالأصل والأصول التكميلية التلزامات التي تمول رأس المال العامل ولكنها لا تتضمن التلزامات المستخدمة لتمويل أصول غير تلك التي تقع ضمن مجموعة الأصول .

(3) يجب أن تكون الافتراضات حول الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي متسقة لكافة أصول (التي يكون الاستخدام الأفضل والأحسن ذا علاقة بها) مجموعة الأصول أو مجموعة الأصول والتلزامات التي سيتم ضمها استخدام الأصل.

(ب) قد يوفر الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي القيمة القصوى للمشاركين في السوق على أساس مستقل. وفي حال كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل يتمثل باستخدامه على أساس مستقل، فتكون القيمة العادلة حينئذ هي السعر الذي سيتم الحصول عليه في معاملة بيع الأصل الحالية للمشاركين في السوق الذين يستخدمون الأصل على أساس مستقل.

32 يفترض قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي أن بيع الأصل يتم بما يتفق مع وحدة الحساب المحددة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى (التي قد تكون أصل واحد) . ويكون هذا هو الحال عندما يفترض قياس القيمة العادلة أن

الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل يكون باستخدامه مع أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى لأن قياس القيمة العادلة يفترض أن المشارك في السوق يمتلك بالفعل الأصول التكميلية والتلزامات المرتبطة .

33 توضح الفقرة "أ3" كيفية تطبيق مفهوم أساس التقييم للأصول غير المالية .

التطبيق على التلزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة المبادئ العامة

34 يفترض قياس القيمة العادلة تمام تحويل الالتزام المالي أو الالتزام غير المالي أو أداة حقوق ملكية المنشأة (على سبيل المثال، حصص حقوق الملكية الصادرة كملغ مالي في اندماج الأعمال) إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس . ويفترض تحويل الالتزام أو أداة حقوق الملكية للمنشأة ما يلي :

(أ) يبقى الالتزام قائماً ويتعين على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالالتزام. وأنه لن تتم تسوية الالتزام مع الطرف الدائن أو خلافاً لذلك سداده في تاريخ القياس .

(ب) تبقى أداة حقوق ملكية المنشأة قائمة ويحصل المشارك في السوق المنقول إليه الأداة على الحقوق ويتحمل المسؤوليات المرتبطة بالأداة وأنه لا يتم إلغاء الأداة أو سدادها في تاريخ القياس .

35 حتى عندما لا يكون هناك سوق ملحوظ لتزويد معلومات التسعير حول تحويل الالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة (مثلاً لأن القيود التعاقدية أو القانونية الأخرى تمنع تحويل هذه البنود)، فقد يكون هناك سوق ملحوظ لهذه البنود في حال كانت محتفظاً بها من قبل أطراف آخرون على أنها أصول (على سبيل المثال، سند شركة أو خيار شراء على أسهم منشأة) .

36 يتعين على المنشأة في كل الحالات أن تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة لتبلي هدف قياس القيمة العادلة وهو تقدير السعر الذي ستتم به المعاملة المنظمة لتحويل

الالتزام أو أداة حقوق الملكية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول:

37- عندما لا يتوفر سعر معن لمصلحة نقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة ويكون البند المطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل، يتعين على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس.

38 يتعين على المنشأة في مثل هذه الحالات أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو حقوق الملكية كما يلي:

(أ) استخدام السعر المعن في السوق النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً.

(ب) استخدام مخلات ملحوظة مثل السعر المعن في السوق غير النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حالة عدم وجود سعر متاحاً.

(ج) استخدام أسلوب تقييم آخر كالمذكور أدناه في حال كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين (أ) و (ب) غير متوفرة.

(1) منهج الخل (مثل أسلوب القيمة الحالية) الذي يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المشترك في السوق أن يحصل عليها من امتلاك الالتزام أو أداة حقوق الملكية كاصل، راجع الفقرتين "أ10" و"أ11".

(2) منهج السوق (مثل استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات وأدوات حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول، راجع الفقرات "أ5" و"أ7").

39- يتعين على المنشأة تعديل السعر المعن للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والمحتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل في حالة وجود عوامل خاصة بالأصل، لا تنطبق على قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية. ويتعين على المنشأة أن تضمن ألا يعكس سعر الأصل أثر قيد ما قد يمنع بيع ذلك الأصل.

ويتضمن ما يلي بعض العوامل التي قد تدل على أن السعر المعن للأصل يحتاج إلى تعديل:

(أ) ارتباط السعر المعن للأصل بالالتزام مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة (بغير تطابق) محتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل. على سبيل المثال، قد يكون الالتزام أو أداة حقوق الملكية خصائص (مثل جودة الائتمان للجهة المصدرة) تختلف عن تلك المعكوسة في القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية المماثلة و المحتفظ بها على أنها أصل.

(ب) اختلاف أساس حساب الأصل عن ذلك الخاص بالالتزام أو أداة حقوق الملكية. على سبيل المثال، يعكس سعر الأصل في بعض الحالات، بالنسبة للالتزامات، سعراً مدمجاً لحزمة تتألف من المبالغ المستحقة من الجهة المصدرة بالإضافة إلى تحسين ائتماني (مثل الضمان) ممنوح من طرف ثالث. في هذه الحالة لن يكون أساس حساب الالتزام مخصص للحزمة المدمجة، بينما الهدف يتمثل في قياس القيمة العادلة للالتزام الجهة المصدرة وليس القيمة العادلة للحزمة المدمجة. وعليه، تقوم المنشأة في هذه الحالات بتعديل السعر الملحوظ للأصل لاستبعاد أثر التحسين الائتماني الممنوح من الطرف الثالث.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصل

40- عندما لا يتوافر سعر معن لنقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة مطابقة أو مماثلة في الوقت الذي لا يحتفظ طرف آخر ببند مطابق على أنه

أصل، يتعين على المنشأة قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب التقييم من وجهة نظر مشترك في السوق يدين بالالتزام أو قام بالمطالبة بحقوق الملكية .

- 41- قد تأخذ المنشأة أي مما يلي على سبيل المثال عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية :
- (أ) التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية التي يتوقع المشترك في السوق أن يتكبدها عند سداد الالتزام، بما في ذلك التعويض الذي سيطلبه مشترك في السوق مقابل انتكف بالالتزام (راجع الفقرات من "أ31" إلى "أ33").
- (ب) المبلغ الذي سيحصل عليه مشترك في السوق لإبرام أو إصدار التزام مطابق أو أداة حقوق ملكية مطابقة باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق (على سبيل المثال، الذي يتمتع بذات الصفات الائتمانية) في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بنفس الشروط التعاقدية .

مخاطر عدم الأداء

42- تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء. وتشمل مخاطر عدم الأداء على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الائتمانية للمنشأة (كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري (25) "الأنوات المالية: الإفصاحات"). ويفترض أن تكون مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل وبعد تحويل الالتزام .

43- يتعين على المنشأة عند تقييم القيمة العادلة للالتزام أن تأخذ بعين الاعتبار أثر مخاطرها الائتمانية (الجدارة الائتمانية) وأي عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على احتمالية أن يتم الوفاء بالالتزام أم لا. وقد يختلف الأثر تبعاً للالتزام، على سبيل المثال :

- (أ) إذا كان الالتزام عبارة عن تعهد بتسليم نقد (التزام مالي) أو تعهد بتسليم بضائع أو خدمات (التزام غير مالي) .
- (ب) شروط تحسين الائتمان المرتبطة بالالتزام ، إن وجدت .

44- تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء على أساس وحدتها الحسابية. ويتعين على مصدر الالتزام الذي تم إصداره مع تحسين انتمائي لطرف ثالث باعتباره جزءاً لا يتجزأ وتم حسابه بشكل منفصل عن الالتزام ألا يشمل أثر تحسين الائتمان (على سبيل المثال ، كفالة طرف ثالث للدين) في قياس القيمة العادلة للالتزام. وإذا ما تم حساب أثر تحسين الائتمان بشكل منفصل عن الالتزام، فسيأخذ المصدر بعين الاعتبار الموقف الائتماني الخاص به وليس الخاص بالضامن عند قياس القيمة العادلة للالتزام .

القيد الذي يمنع تحويل الالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة

45 يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية للمنشأة ألا تتضمن مدخلاً منفصلاً أو تعديلات لمدخلات أخرى مرتبطة بوجود قيد يمنع نقل البند. ويكون أثر القيد الذي يمنع نقل التزام أو أداة حقوق ملكية للمنشأة مدرجاً إما ضمناً أو بشكل صريح في المدخلات الأخرى المستخدمة في قياس القيمة العادلة .

46- على سبيل المثال ، يقبل كل من الدائن والمدين ، في تاريخ المعاملة، سعر المعاملة للالتزام مع معرفة تامة بأن الالتزام يتضمن قيداً يمنع نقله. كنتيجة لإدراج القيد في تحديد سعر المعاملة، ولا يكون مطلوباً استخدام مدخلاً منفصلاً أو تعديلاً أحد المدخلات المستخدمة في تاريخ المعاملة لعكس أثر القيد المفروض على النقل. وعلى نحو مماثل، لا يكون مطلوباً في تواريخ القياس حقيقة استخدام مدخلاً منفصلاً أو تعديلاً أحد المدخلات المستخدمة في تاريخ المعاملة لعكس أثر القيد المفروض على النقل .

الالتزام المالي تحت الطلب

47- لا تقل القيمة العادلة للالتزام المالي تحت الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ المستحق عند الطلب ، مضمومة من أول تاريخ قد يتعين فيه دفع المبلغ .

التطبيق على الأصول المالية والالتزامات المالية ذات المراكز المتقابلة في مخاطر سوق أو مخاطر ائتمان الطرف المقابل

48- تتعرض المنشأة التي تمتلك مجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية لمخاطر السوق (وفقاً لما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (40)) ولمخاطر الائتمان (وفقاً لما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (40)) الخاصة بكل الأطراف المقابلة. وإذا أدارت المنشأة مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية تلك على أساس صافي تعرضها إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان فيكون من المسموح للمنشأة بأن تقوم بتطبيق استثناء من هذا المعيار المصري لقياس القيمة العادلة. ويسمح الاستثناء المذكور بقياس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس السعر الذي يتم الحصول عليه لباع صافي المركز الموجب Long position (أي مركز أصول) مع التعرض لمخاطر محددة أو الذي سيتم دفعه لنقل صافي المركز السالب Short position (أي مركز الالتزام) مع التعرض لمخاطر محددة في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة قياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية بتساق مع الكيفية التي سيقوم بها المشاركون في السوق بتسعير صافي التعرض للمخاطر في تاريخ القياس.

49- يتم السماح للمنشأة باستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48" فقط في حال قيام المنشأة بكل ما يلي :

(أ) إدارة مجموعة الأصول المالية و الالتزامات المالية على أساس صافي تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق محددة أو تعرضها لخطر إئتمان أحد الأطراف المقابلة وفقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة للمنشأة .

(ب) تقديم معلومات على تلك الأساس عن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية للأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا للمنشأة ، كما تم تعريفهم في معيار المحاسبة المصري رقم (15) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة".

و(ج) كان مطلوباً من المنشأة أو اختارت قياس تلك الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة يتم إعداد القوائم المالية عنها .

50- لا يتعلق الاستثناء الوارد في الفقرة "48" بعرض القوائم المالية. ففي بعض الحالات، يختلف أساس عرض الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عن أساس قياس الأدوات المالية، مثلاً إذا لم يطلب أحد معايير المحاسبة المصرية أو يسمح بعرض الأدوات المالية على أساس الصافي. وقد تحتاج المنشأة في الحالات المماثلة لتوزيع التعديلات على مستوى المحفظة (راجع الفقرات من "53" إلى "56") على مفردات الأصول أو الالتزامات المختلفة التي تمثل مجموعة الأصول والالتزامات المالية التي تتم إدارتها على أساس صافي تعرض المنشأة للمخاطر. ويتعين على المنشأة القيام بهذا التوزيع على أساس منطقي ومتناغم باستخدام منهجية ملائمة للظروف.

51- يتعين على المنشأة أن تقرر السياسة المحاسبية التي تتبعها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48". ويتعين على المنشأة التي تستخدم هذا الاستثناء تطبيق تلك السياسات المحاسبية، بما في ذلك سياستها لتوزيع تعديلات الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب (راجع الفقرات من "53" إلى "55") وتعديلات الائتمان (راجع الفقرة "56")، إذا انطبق ذلك، لمحفظة معينة بشكل منتظم من فترة لأخرى.

52- ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة "48" فقط على الأصول المالية والالتزامات المالية التي تقع ضمن نطاق تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

التعرض لمخاطر السوق

53- يتعين على المنشأة عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48" لقياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي تتم إدارتها على أساس

صافي تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق محددة أن تقوم بتطبيق السعر الذي يقع ضمن الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب الذي هو وفقاً للظروف الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة لصافي تعرض المنشأة لتلك المخاطر للسوق (راجع الفقرتين "70" و "71").

54- يتعين على المنشأة عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48" أن تضمن أن خطر (أو مخاطر) السوق التي تتعرض لها المنشأة ضمن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية مماثلة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال قد لا تنمى المنشأة مخاطر معدل الفائدة المرتبط بالأصل المالي مع مخاطر سعر السلعة الأولية المرتبط بالالتزام المالي لأن عملية الدمج المماثلة لن تخفف من تعرض المنشأة لمخاطر معدل الفائدة أو مخاطر سعر السلعة الأولية. وعند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48"، يتعين الأخذ في الاعتبار أي مخاطر أساس ناجمة عن عوامل مخاطر السوق غير المطابقة عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية ضمن المجموعة.

55- على نحو مماثل، يتعين أن تكون مدة تعرض المنشأة لخطر (أو لمخاطر) سوق محدد ناجم عن الأصول المالية والالتزامات المالية مماثلة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، المنشأة التي تستخدم عقداً مستقبلياً مدته 12 شهراً مقابل التدفقات النقدية المرتبطة بقيمة التعرض لمخاطر معدل الفائدة لاثنين عشر شهراً على أداة مالية مدتها خمس سنوات ضمن المجموعة التي تتألف فقط من تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، تقوم بقياس القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة لاثنين عشر شهراً على أساس صافي وما تبقى من التعرض لمخاطر سعر الفائدة (أي 2-5 سنوات) على أساس إجمالي.

التعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل معين

56- عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48" لقياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي يتم إبرامها مع طرف مقابل معين، يتعين

على المنشأة أن تقوم بتضمين أثر صافي تعرض المنشأة لمخاطر الائتمان لذلك الطرف المقابل أو صافي تعرض الطرف المقابل لمخاطر الائتمان المنشأة في قياس القيمة العادلة عندما يأخذ المشاركون في السوق بعين الاعتبار أي ترتيبات قائمة تحد من التعرض لمخاطر الائتمان في حالة التخلف عن السداد (على سبيل المثال، اتفاقية مقاصة رئيسية master netting agreement مع الطرف المقابل أو اتفاقية تطلب تبادل ضمان إضافي على أساس صافي تعرض كل طرف لمخاطر ائتمان الطرف الآخر) ويتعين أن يعكس قياس القيمة العادلة توقعات المشاركين في السوق حول احتمالية أن يكون الترتيب قابلاً للتنفيذ قانوناً في حالة التخلف عن السداد.

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي

57- يتمثل سعر المعاملة عندما يتم شراء أصل أو تحمل التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام في السعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول entry price). وعلى العكس، تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام (سعر الخروج exit price)، ولا تباع المنشآت بالضرورة الأصول بالأسعار التي تم دفعها لشرائها. وعلى نحو مماثل، لا تنقل المنشأة بالضرورة الالتزامات بالأسعار المقبوضة لتحملها.

58- في العديد من الحالات، يكون سعر المعاملة مساوياً للقيمة العادلة (على سبيل المثال، قد تنطبق هذه الحالة عندما تتم معاملة شراء الأصل في تاريخ المعاملة في السوق الذي يمكن بيع الأصل فيه).

59- عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تساوي سعر المعاملة، يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو الالتزام. وتصف فقرة "4" المؤقت التي قد لا يعبر فيها سعر المعاملة عن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند الاعتراف الأولي.

60- في حالة طلب معيار محاسبة مصري آخر أو سمح للمنشأة بقياس أصل أو التزام مبدئياً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة، يتعين على المنشأة أن تقوم بالاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة ما لم يحدد ذلك المعيار خلاف ذلك.

أساليب التقييم

61- يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات اللحة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

62- إن الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير السعر الذي قد تتم به المعاملة المنظمة لباع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. ويوجد ثلاثة مناهج يتم استخدامها على نطاق واسع هي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل. وتلخص الفقرات من "أ1" إلى "أ5" إلى التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة.

63- في بعض الحالات، يكون هناك أسلوب تقييم واحد مناسب (على سبيل المثال، عند تقييم أصل أو التزام باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة). وفي حالات أخرى، يكون هناك عدة أساليب تقييم مناسبة (على سبيل المثال، قد تكون هذه هي الحالة عند تقييم وحدة تولد النقدية). وفي حالة استخدام عدة أساليب تقييم لقياس القيمة العادلة، يجب تقييم النتائج (أي المؤشرات الخاصة بالقيمة العادلة) مع الأخذ بعين الاعتبار معقولة مجال القيم التي تم التوصل إليها من تلك النتائج. وقياس القيمة العادلة هو النقطة التي تقع ضمن ذلك المجال والتي تعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة وفقاً للظروف.

64- إذا كان سعر المعاملة هو القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وكان سيتم استخدام أسلوب تقييم يستخدم مدخلات غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة في الفترات

اللاحقة، فيجب معاملة أسلوب التقييم بحيث تكون نتيجة أسلوب التقييم عند الاعتراف الأولي مساوية لسعر المعاملة. وتضمن المعايير أن يعكس أسلوب التقييم ظروف السوق الحالية كما أنها تساعد المنشأة في تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لإجراء تعديل أسلوب التقييم (على سبيل المثال، قد يكون هناك صفة للأصل أو الالتزام غير مشمولة بأسلوب التقييم). ويتعين على المنشأة بعد الاعتراف الأولي وعند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب أو أساليب تقييم تستخدم مدخلات غير ملحوظة، أن تضمن أن تعكس تلك الأساليب للتقييم بيانات السوق الملحوظة (على سبيل المثال، سعر الأصل أو الالتزام المماثل) في تاريخ القياس.

65- يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بثبات. غير أنه من الملائم أن يتم تغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه (على سبيل المثال، تغيير في الترجيح عند استخدام أساليب متعددة للتقييم أو تغيير في التعديل الذي يتم إجراؤه على أسلوب التقييم) وذلك في حالة تغيير التعديل في القياس عن نفس سعر أو أكثر عن القيمة العادلة وفقاً للظروف. وقد تظهر هذه هي الحالة على سبيل المثال، إن وقع أي من الأحداث التالية:

(أ) تواجد أسواق جديدة.

أو(ب) توافر معلومات جديدة.

أو(ج) عدم توافر المعلومات المستخدمة سابقاً.

أو(د) تحسن أساليب التقييم.

أو(هـ) تغير ظروف السوق.

66- يتعين المحاسبة عن التغيرات الناجمة عن التغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه باعتبارها تغييراً في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (5). غير أن الإفصاحات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (5) للتغيير في التقدير المحاسبي ليست مطلوبة للتعديلات الناتجة عن التغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه.

مدخلات أساليب التقييم

المبادئ العامة

- 67- يجب أن تعظم أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.
- 68- تتضمن الأمثلة على الأسواق التي فيها مدخلات ملحوظة لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأنوات المالية) أسواق البورصة وأسواق التجار وأسواق السماسرة وأسواق الأطراف الأصلية (راجع الفقرة "34").
- 69- يتعين على المنشأة أن تختار المدخلات التي تتفق مع خصائص الأصل أو الالتزام التي سيأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار في معاملة على الأصل أو الالتزام (راجع الفقرتين "11" و "12"). وفي بعض الحالات، يتم إجراء تعديل كنتيجة لتلك الخصائص مثل علاوة أو الخصم (على سبيل المثال، علاوة السيطرة أو خصم حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة). ولكن ينبغي ألا يشمل قياس القيمة العادلة علاوة أو خصم غير متسق مع وحدة الحساب الواردة في معيار المحاسبة المصري الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة (راجع الفقرتين "13" و "14"). ولا يسمح عند قياس القيمة العادلة بالمسويات أو الخصومات التي تعكس الحجم باعتباره احتفاظ صفة من صفات المنشأة بالأصل أو الالتزام (تحديداً، العامل الذي يعدل السعر المعلن للأصل أو الالتزام بسبب أن حجم التداول اليومي العادي في السوق لا يكفي لاستيعاب الكمية التي تحتفظ بها المنشأة كما هو مبين في الفقرة "80") بدلاً من صفة للأصل أو الالتزام (على سبيل المثال، علاوة السيطرة عند قياس القيمة العادلة للحصة المسيطرة) لا يسمح به في قياس القيمة العادلة. وفي جميع الحالات وباستثناء ما هو وارد في الفقرة "79"، إذا كان هناك سعر معلن في سوق نشط (أي مدخلات المستوى 1) للأصل أو الالتزام فيجب على المنشأة أن تقوم باستخدام ذلك السعر دون تعديل عند قياس القيمة العادلة.

المدخلات على أساس أسعار العرض والطلب

- 70- في حالة وجود سعر عرض وطلب للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة (على سبيل المثال مدخلات من سوق التجار)، فينبغي استخدام سعراً يقع في مجال الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب bid-ask spread والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة وفقاً للظروف وذلك لقياس القيمة العادلة بصرف النظر عن المكان الذي تصنف به المدخلات ضمن تسلسل القيمة العادلة (أي المستوى 1 أو 2 أو 3. راجع الفقرات من "72" إلى "90"). ويسمح باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول وأسعار الطلب لمراكز الالتزامات إلا أنه غير مطلوباً.
- 71- لا يمنع هذا المعيار استخدام تسعير متوسط السوق mid-market أو اتفاقيات التسعير الأخرى المستخدمة من قبل المشاركين في السوق كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة تقع في مجال الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب.

تسلسل القيمة العادلة

- 72- يحدد هذا المعيار المصري تسلسل للقيمة العادلة عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات (راجع الفقرات من "76" إلى "90") وذلك لزيادة الثبات وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة. ويعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى 1) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى 3).
- 73- في بعض الحالات، يمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن مستويات مختلفة لتسلسل القيمة العادلة. وفي تلك الحالات، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لمدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله. ويقتضي تقييم أهمية مدخلات محددة للقياس بأكمله استخدام التقدير الحكمي مع الأخذ بعين

الاعتبار العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وعند تحديد مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه لا يتعين الأخذ بعين الاعتبار التعديلات للوصول إلى القياسات القائمة على القيمة العادلة مثل تكاليف البيع "عند قياس القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع".

74- قد يؤثر توافر المدخلات ذات الصلة والموضوعية النسبية لها على عملية اختيار أساليب التقييم الملائمة (راجع الفقرة "61"). ولكن يرتب تسلسل القيمة العادلة أولوية مدخلات أساليب التقييم وليس أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة. على سبيل المثال، يمكن تصنيف قياس القيمة العادلة الذي يتم صياغته باستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى 2 أو 3، وفقاً للمدخلات الهامة للقياس بالكامل ومستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف تلك المدخلات ضمنه.

75- عندما تتطلب المدخلات الملحوظة تعديلاً باستخدام مدخلات غير ملحوظة وكان التعديل يؤدي لقياس قيمة عادلة أعلى أو أقل بكثير، يتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، في حال كان المشارك في السوق يأخذ بعين الاعتبار تأثير قيد مفروض على بيع الأصل عند تقييم سعر الأصل، ينبغي على المنشأة تعديل السعر المعلن لتعكس أثر ذلك القيد. وفي حال كان ذلك السعر المعلن ضمن مدخلات المستوى 2 وكان التعديل عبارة عن مدخلات غير ملحوظة هامة للقياس بأكمله، فينبغي تصنيف القياس ضمن المستوى 3 من تسلسل القيم العادلة.

مدخلات المستوى 1

76- مدخلات المستوى 1 هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

77- يقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن باستثناء ما هو وارد في الفقرة "79".

78- إن مدخلات المستوى 1 للعديد من الأصول والالتزامات المالية ممكن أن تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة (على سبيل المثال، في بورصات مختلفة)، وتبعاً لذلك، يتم التركيز في المستوى 1 على تحديد كل مما يلي:

(أ) السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأساسي.

(ب) ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

79- لا ينبغي على المنشأة أن تقوم بأي تعديل لمدخلات المستوى 1 فيما عدا الحالات التالية:

(أ) عندما تمتلك المنشأة عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المماثلة (ولكن غير مطابقة) (على سبيل المثال، الأوراق المالية للديون) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وعندما يكون السعر المعلن في السوق النشطة متاحاً ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد (أي أنه سيكون من الصعب الحصول على معلومات التسعير لكل أصل أو التزام منفرداً في تاريخ القياس نظراً إلى العدد الكبير للأصول أو الالتزامات المماثلة التي تمتلكها المنشأة). في مثل هذه الحالة، فإنه من المعلى والمناسب، أن تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد حصرياً على الأسعار المعلنة (على سبيل المثال، تسعير المصفوفة matrix pricing)، غير أن استخدام طريقة تسعير بديلة يؤدي إلى تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

(ب) عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشط القيمة العادلة في تاريخ القياس. ويمكن أن تكون هذه هي الحالة على سبيل المثال إذا وقعت أحداث هامة (كالمعاملات في أسواق الأطراف الأصلية أو المتاجرة في سوق السمسرة أو إعلان إخباري) بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويتعين على المنشأة وضع وتطبيق سياسة ثابتة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على

قياس القيمة العادلة. ولكن في حال تم تعديل السعر المعطى بالمعلومات الجديدة، فإن التعديل يؤدي إلى تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

(ج) عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعطى للبند المطابق الذي يتم المتاجرة عليه على أنه أصل في سوق نشط وكان ذلك السعر يحتاج إلى تعديل تبعاً للعوامل الخاصة بالبند أو الأصل (راجع الفقرة "39"). وإذا لم يكن هناك تعديل مطلوب على السعر المعطى للأصل، فينتج عن ذلك قيمة عادلة تصنف ضمن المستوى 1 من تسلسل القيمة العادلة. ولكن أي تعديل للسعر المعطى للأصل سينتج عنه تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

30- إذا كانت المنشأة تمتلك مركزاً في أصل أو التزام منفرد (بما في ذلك مركز يتضمن عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المطابقة، مثل امتلاك أدوات مالية) وكان الأصل أو الالتزام متداولاً في سوق نشط، فينبغي قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن المستوى 1 باعتبارها نتج ضرب السعر المعطى لوحدته الأصل أو الالتزام في الكمية التي تحتفظ بها المنشأة. وهذه هي الحالة حتى لو كان حجم التداول اليومي الطبيعي للسوق غير كاف لاستيعاب الكمية المحتفظ بها وكان تقديم طلبات بيع المركز في معاملة واحدة قد يؤثر على السعر المعطى.

مدخلات المستوى 2

81- تتمثل مدخلات المستوى 2 في كافة المدخلات بخلاف أسعار معطى عنها ضمن المستوى 1 وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

82- إذا كان للأصل أو الالتزام مدة محددة (تعاقدية) ينبغي بالضرورة أن تكون مدخلات المستوى 2 ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام. وتتضمن مدخلات المستوى 2 ما يلي:

(أ) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
(ب) الأسعار المعطى للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.

(ج) المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال:

(1) أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد **yield curves** الملحوظة التي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة.

و (2) التذبذبات الضمنية **implied volatilities**

و (3) الهوامش الائتمانية **credit spreads**

(د) المدخلات التي يتم معايرتها في السوق **market-corroborated**.

83- ستختلف تعديلات ومدخلات المستوى 2 بناءً على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وتتضمن تلك العوامل ما يلي:

(أ) حالة الأصل أو موقعه.

و(ب) مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام (بما في ذلك العوامل المبينة في الفقرة "39").

و(ج) حجم أو مستوى النشاط في الأسواق الذي تتم ملاحظة المدخلات بها.

84- إن إجراء تعديل على أحد مدخلات المستوى 2 الذي يعد هاماً للقياس بأكمله قد ينتج عنه تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة وذلك إذا كان التعديل يستخدم مدخلات هامة غير ملحوظة.

85- توضح الفقرة "أ35" استخدام مدخلات المستوى 2 لأصول والالتزامات معينة. مدخلات المستوى 3

86- مدخلات المستوى 3 هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

87- يتم استخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار السواقف التي يكون

فيها نشاط السوق ضئيل، إن وجد نشاط بالمرة، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة كما هو، أي سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. لذلك، يتعين أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول الخطر.

88 تتضمن الافتراضات حول الخطر كل من الخطر المتاصل في أسلوب تقييم معين يتم استخدامه لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير) والخطر المتاصل في المدخلات. أسلوب التقييم ولا يعد القياس الذي لا يتضمن تعديلاً للخطر قياساً للقيمة العادلة إذا كان المشاركون في السوق يقومون بإجراء تعديلاً للخطر عند تسعير الأصل أو الالتزام. فعلى سبيل المثال، قد يكون إجراء تعديل للخطر ضرورياً عندما يكون هناك عدم تكافؤ جوهري بخصوص القياس (على سبيل المثال، عندما يحدث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط مقارنة مع نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام أو الأصول أو التزامات مماثلة، ورات المنشأة أن سعر المعاملة أو السعر المعطى لا يمثل القيمة العادلة كما هو مبين في فقرات من "أ37" إلى "أ47").

89 يتعين على المنشأة تطوير المدخلات غير الملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند تطوير المدخلات غير الملحوظة، يمكن أن تبدأ المنشأة ببياناتها الخاصة ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول تبين أن المشاركين الآخرين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق (على سبيل المثال، تميز خاص بالمنشأة). ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق. ولكن يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات المشارك في

السوق والتي تتوفر بشكل معقول. والمدخلات غير الملحوظة التي تم تطويرها بالطريقة المبينة أعلاه تعتبر افتراضات المشاركين في السوق وبالتالي فهي تلبي هدف قياس القيمة العادلة.

90 توضح فقرة "أ36" استخدام مدخلات المستوى 3 لأصول والتزامات محددة.

الإفصاح:

91 يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم البندين التاليين:

- (أ) أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي.
- (ب) أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام مدخلات غير ملحوظة هامة (المستوى 3).

92 لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة "91"، يتعين على المنشأة أن تأخذ كل ما يلي في الاعتبار:

- (أ) مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح.
- (ب) مقدار التركيز على المتطلبات المختلفة.
- (ج) مقدار التجنّب أو التحليل الذي ينبغي القيام به.
- (د) ما إذا كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تم الإفصاح عنها.

إذا لم تكن الإفصاحات المقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة المصرية الأخرى كافية لتلبية الأهداف الواردة في الفقرة "91"، فينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتلبية تلك الأهداف.

٥٣ لتلبية الأهداف الواردة في الفقرة "91"، يتعين على المنشأة أن تقوم بالإفصاح في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي عن المعلومات المذكورة أدناه كحد الأدنى، لكل فئة من الأصول والالتزامات (راجع الفقرة "94" للحصول على معلومات حول تحديد الفئات الملانة من الأصول والالتزامات) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات على أساس القيمة العادلة في نطاق هذا المعيار).

(أ) قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة وأسباب القياس بالنسبة لقياسات القيمة العادلة غير المتكررة. وقياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة المصرية الأخرى أو تسمح بها في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تقتضيها معايير المحاسبة المصرية الأخرى أو تسمح بها في قائمة المركز المالي في ظروف معينة (على سبيل المثال، عندما تقيس منشأة الأصل المحتفظ به بغرض البيع بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" لأن القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أقل من قيمته الدفترية).

(ب) مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة بإكملها ضمنه (المستوى 1 و2 و3) بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة.

(ج) مبالغ أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 من تسلسل القيمة العادلة وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد الحالات التي تعتقد فيها حدوث التحويلات بين المستويات (راجع الفقرة "95") بالنسبة للأصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية والتي يتم قياسها بالقيمة

العادلة على أساس متكرر. ويتعين الإفصاح عن التحويلات إلى داخل كل مستوى ومناقشتها بشكل منفصل عن التحويلات خارج كل مستوى.

(د) وصف لأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة في المستوى 2 والمستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة. وفي حالة حدوث تغيير في أسلوب التقييم (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب تقييم إضافي)، يتعين على المنشأة الإفصاح عن ذلك التغيير والسبب أو الأسباب وراء القيام به. ويتعين على المنشأة أن تقدم معلومات كمية فيم يتعلق بالمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة في المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة. ولا يتعين على المنشأة أن تضع معلومات كمية بغرض الالتزام بمطلب الإفصاح إذا لم تكن المنشأة قد صنعت مدخلات كمية غير ملحوظة عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم المنشأة أسعار من معاملات سابقة أو معلومات تسعير طرف ثالث دون تعديل). ولكن عند تقديم هذا الإفصاح لا تستطيع المنشأة أن تتجاهل المدخلات الكمية غير الملحوظة الهامة لقياس القيمة العادلة والمتوفرة بشكل معقول للمنشأة.

(هـ) تحليل الحركة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة والمصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة المنسوبة إلى ما يلي:

(1) إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المعترف بها في الربح أو الخسارة والبند أو البنود في الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر ضمنها.

(2) إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والبند أو البنود في الدخل الشامل الآخر التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر ضمنها.

(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (يتم الإفصاح لكل منها بشكل منفصل).

(4) مبالغ أي تحويلات داخل أو خارج المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين المستويات (راجع الفقرة "95"). ويتعين الإفصاح عن التحويلات إلى المستوى 3 ومناقشتها بشكل منفصل عن التحويلات خارج المستوى 3.

(و) بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة والمصنفة بين المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة، مبلغ إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المحددة في " (هـ) (1) " والمتضمنة في الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بالأصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية والبند أو البنود في الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة ضمنها.

(ز) وصف لعمليات التقييم المستخدمة من قبل المنشأة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة، (بما في ذلك مثلاً كيفية تحديد المنشأة لسياساتها وإجراءاتها وتحليلها للتغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة لأخرى).

(ح) بالنسبة لقياس القيمة العادلة المتكررة والمصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة:

(1) بالنسبة لجميع مثل تلك القياسات، وصف تفصيلي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات غير الملحوظة إذا كان التغيير في تلك المدخلات إلى مبلغ مختلف يؤدي إلى قياس أعلى أو أقل بكثير للقيمة

العادلة. وإذا كان هناك علاقات متداخلة بين تلك المدخلات والمدخلات غير الملحوظة الأخرى المستخدمة في قياس القيمة العادلة، يتعين على المنشأة أن تقدم وصفاً لتلك العلاقات المتداخلة وكيف تعظم أو تخفف تلك العلاقات المتداخلة أثر التغيرات في المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة. وللقيام بهذا الإفصاح، يجب أن يتضمن الوصف التفصيلي للحساسية تجاه التغيرات في المدخلات غير الملحوظة تلك المدخلات غير الملحوظة التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للنقطة (د) كحد الأدنى.

(2) بالنسبة للأصول والالتزامات المالية، إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المدخلات غير الملحوظة ليعكس البدائل الممكنة المعقولة للافتراضات سيغير من القيمة العادلة بشكل كبير، فينبغي على المنشأة أن توضح تلك الحقيقة وأن تقوم بالإفصاح عن تلك التغييرات. (ويتعين على المنشأة أن تفصح عن كيفية حساب أثر التغيير الذي تم بغرض عكس بديل ممكن معقول للافتراض). ولذلك الغرض، يتم تقدير الأهمية في ضوء الربح أو الخسارة، وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات، أو إجمالي حقوق الملكية إذا كان يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر.

(ط) بالنسبة لقياس القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة، إذا كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي يختلف عن استخدامه الحالي، فيتعين على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب استخدام الأصل غير المالي بطريقة مختلفة عن الاستخدام الأفضل والأحسن.

84 يتعين على المنشأة أن تحدد الفئات الملائمة من الأصول والالتزامات على أساس:

(أ) طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام.

و (ب) مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه.

قد يكون من الضروري كبر عدد الفئات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويقتضي تحديد فئات الأصول والالتزامات الملزمة التي ينبغي تقديم إفصاحات عنها بشأن قياسات القيمة العادلة ممارسة الحكم المهني الشخصي. ويتم تحديد فئات الأصول والالتزامات بتجزئة أكبر في العادة من البنود المعروضة في قائمة المركز المالي. ولكن يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المعروضة في قائمة المركز المالي. وعندما يحدد معيار محاسبة مصري آخر فئة الأصل أو الالتزام، قد تستخدم المنشأة تلك الفئة في تقديم الإفصاحات المطلوبة في هذا المعيار عندما تلبى تلك الفئة متطلبات هذه الفترة.

85 يتعين على المنشأة أن تفصح وتتابع سياستها في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة وفقاً للفقرة "93 (ج) و(هـ)(4)". وينبغي أن تكون السياسة واحدة فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالتحويلات إلى المستويات وخارج المستويات. وتتضمن أمثلة سياسات تحديد توقيت التحويلات ما يلي:

(أ) تاريخ الحدث أو التغيير في الظروف الذي تسببت في التحويل.

(ب) بداية الفترة المالية.

(ج) نهاية الفترة المالية.

86 إذا اتخذت المنشأة قرار باستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "48" في سياستها المحاسبية، فعليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

97 لكل فئة من الأصول والالتزامات التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة، يجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تقتضيها الفقرة "93 (ب) و (د) و (ط)" لكن لا يتعين على المنشأة أن تقدم الإفصاحات الكمية حول المدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة

في قياسات القيمة العادلة المصنفة في المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة المطلوبة بموجب الفقرة "93 (د)". وبالنسبة لتلك الأصول والالتزامات، لا تحتاج المنشأة لتقديم الإفصاحات الأخرى المطلوبة في هذا المعيار.

88 بالنسبة للالتزام غير القابل للفصل الذي تم قياسه بالقيمة العادلة وإصداره بتحسين ضمان طرف ثالث، يتعين على الجهة المصدرة أن تفصح عن وجود تحسين انتمان وما إذا كان قد انعكس في قياس القيمة العادلة.

89 يتعين على المنشأة عرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جداول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر ملائمة.

ملحق إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصري رقم (45) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه ويشرح تطبيق الفقرات من "1" إلى "99" وله نفس مرجعية الأجزاء الأخرى من المعيار.

أ ت 1 يمكن أن تختلف الأحكام المهنية الشخصية المطبقة في مواقف التقييم المختلفة. ويبين هذا الملحق الأحكام التي من الممكن تطبيقها عندما تقيس المنشأة القيمة العادلة في مواقف تقييم مختلفة.

منهج قياس القيمة العادلة

أ ت 2 الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي سيتم به بيع أصل أو تحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لشروط السوق الحالية. ويقتضي قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد ما يلي:

(أ) الأصل أو الالتزام المحدد الذي يمثل موضوع القياس (بشكل يتفق مع وحدته الحسابية).

(ب) أساس التقييم الملائم للقياس للأصول غير المالية (بشكل يتفق مع الاستخدام الأفضل والأنسب للأصل).

(ج) السوق الأساسي (أو السوق الأكثر إيجابية) للأصل أو الالتزام.

(د) أسلوب (أساليب) التقييم الملائمة للقياس مع الأخذ بعين الاعتبار توافر البيانات التي سيتم وفقاً لها صنع المدخلات التي تمثل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم تصنيف المدخلات ضمنه.

أساس تقييم الأصول غير المالية (الفقرات من "31" إلى "33")

أ ت 3 عند قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي المستخدم إلى جانب أصول أخرى كمجموعة (حسبما هي مجهزة أو معدة للاستخدام) أو مع أصول

والالتزامات أخرى (مثل مؤسسة الأعمال)، فإن أثر أساس التقييم يعتمد على الظروف الموجودة، فعلى سبيل المثال:

(أ) قد تكون القيمة العادلة للأصل هي نفسها سواء كان الأصل مستخدماً على أساس مستقل أو مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى. وقد تكون هذه هي الحالة إذا كان الأصل عبارة عن مؤسسة أعمال سيستمر المشاركون في السوق بتشغيلها. وفي هذه الحالة، ستتضمن المعاملة تقييم مؤسسة الأعمال بأكملها. وسينجم عن استخدام الأصول كمجموعة في مؤسسات الأعمال المستمرة ميزات يمكن أن تكون متوفرة للمشاركين في السوق (أي ميزات المشاركين في السوق التي يتعين أن تؤثر على القيمة العادلة للأصل إما على أساس مستقل أو إلى جانب أصول أخرى أو مجموعة أصول والتزامات أخرى).

(ب) قد يتم ضم عنصر استخدام الأصل إلى جانب أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال إجراء تعديلات على قيمة الأصل المستخدم على أساس مستقل. وقد تكون هذه هي الحالة إذا كان الأصل عبارة عن آلة وقياس القيمة العادلة يتم تحديده باستخدام سعر ملحوظ لآلة مماثلة (غير مجهزة أو معدة للاستخدام) بعد تعديله بتكاليف النقل والتركيب حيث يتم قياس القيمة العادلة للظرف والموقع الحاليين للآلة (حسبما هي مجهزة أو معدة الاستخدام).

(ج) قد يتم ضم عنصر استخدام الأصل إلى جانب أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال الافتراضات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل من قبل المشاركين في السوق، على سبيل المثال، إذا كان الأصل مخزون تحت التشغيل له خصائص فريدة وسيقوم المشاركون في السوق بتحويله إلى بضائع

جاهزة، ستفترض القيمة العادلة للأصل أن المشاركين في السوق اشتروا أو سيشترون أي آلة متخصصة ضرورية لتحويل المخزون إلى بضاعة جاهزة.

(د) قد يتم ضم عنصر استخدام الأصل إلى جانب أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى في أسلوب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل. قد تطبق هذه الحالة عند استخدام طريقة الأرباح الفائضة لعدد من الفترات **multi-period excess earnings** لقياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس لأن تلك الأساليب للتقييم تحديداً تأخذ بعين الاعتبار مساهمة أي أصول تكملية والالتزامات المرتبطة بها في المجموعة التي سيستخدم الأصل غير الملموس فيها.

(هـ) وفي حالات محدودة - عندما تستخدم المنشأة أصل ضمن مجموعة أصول - يمكن للمنشأة قياس الأصل بالمبلغ الذي يقارب قيمته العادلة عند توزيع القيمة العادلة لمجموعة الأصول على الأصول الفردية المكونة للمجموعة. وقد تنطبق هذه الحالة إن كان التقييم يتعلق بملكية عقارية وكانت القيمة العادلة للعقار الذي تم تحسينه (أي مجموعة الأصل) موزعة على مكونات أصولها (مثل الأرض والتحسينات).

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي (الفقرات من "57" إلى "60")

أ ت 4 يتعين على المنشأة عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تعادل سعر المعاملة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو الالتزام. على سبيل المثال، لا يمثل سعر المعاملة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند الاعتراف الأولي في أي من الحالات التالية:

(أ) كانت المعاملة تتم بين أطراف ذات علاقة، رغم وجود إمكانية لاستخدام السعر في معاملة الطرف ذي العلاقة كمؤشرات في قياس القيمة العادلة في حال كانت المنشأة تمتلك دليلاً على أن المعاملة تمت بشروط السوق.

(ب) كانت المعاملة تتم تحت ضغط أو في حال كان البائع مجبراً على تقبل السعر في المعاملة. على سبيل المثال، قد تطبق هذه الحالة إذا كان البائع يواجه ضائقة مالية.

(ج) كانت وحدة الحساب الممثلة من خلال سعر المعاملة مختلفة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة. على سبيل المثال، قد تطبق هذه الحالة إن كان الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً من العناصر المختلفة في المعاملة (على سبيل المثال، في اندماج الأعمال) أو إن كانت المعاملة تتضمن حقوق وامتيازات غير معلنة ويتم قياسها بشكل منفصل وفقاً لمعيار محاسبية مصري آخر أو إن كان سعر المعاملة يتضمن تكاليف المعاملة.

(د) كان السوق الذي تتم فيه المعاملة مختلفاً عن السوق الأساسي (أو السوق الأكثر إيجابية). على سبيل المثال، قد تكون تلك الأسواق مختلفة إذا كانت المنشأة تاجر يبرم معاملات مع عملاء في سوق التجزئة إلا أن السوق الأساسي (أو السوق الأكثر إيجابية) لمعاملة الخروج تتم مع تجار آخرين في سوق الوسطاء.

أساليب التقييم (الفقرات من "61" إلى "66")

منهج السوق

أ ت 5 يستخدم منهج السوق الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة (أي مماثلة) مثل مشروع تجاري

أ ت 6 على سبيل المثال، عادة تستخدم أساليب التقييم المنفقة مع منهج السوق مضاعفات السوق **market multiples** المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وقد تقع المضاعفات ضمن نطاقات بها أكثر من مضاعف لكل مجموعة قابلة للمقارنة. ويقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق

استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.

ات 7 تتضمن أساليب التقييم المتسقة مع منهج السوق تسعير المصفوفة matrix pricing. ويعتبر تسعير المصفوفة أسلوب رياضي مستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون دون الاعتماد حصرياً على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة وإنما بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالأوراق المالية المسعرة الأخرى المتخذة كأساس قياسي.

منهج التكلفة

ات 8 يعكس منهج التكلفة المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الطاقة الإنتاجية للأصل (والتي يشار إليها في العادة بتكلفة الاستبدال الحالية current replacement cost).

ات 9 يستند السعر الذي يتم الحصول عليه مقابل بيع الأصل من وجهة نظر المشارك في السوق كبائع على التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشتري من تملك أو بناء أصل بديل له منفعة مماثلة، بعد تعديله للتقدم ذلك لأن المشارك في السوق كمشتري لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به الطاقة الإنتاجية للأصل. ويتضمن التقدم تدهور الحالة المادية والتقدم الوظيفي (التكنولوجي) والتقدم الاقتصادي (الخارجي)، وبعد التقدم أشمل من الإهلاك لأغراض إعداد القوائم المالية (توزيع التكلفة التاريخية) أو لأغراض الضرائب (باستخدام أعمار إنتاجية محددة). وفي الكثير من الحالات، يتم استخدام طريقة تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلى جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

منهج الدخل

ات 10 طبقاً لمنهج الدخل يتم تحويل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ حالي وحيد (أي مخصوم). وعندما يتم استخدام منهج الدخل، يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.

ات 11 تتضمن أساليب التقييم هذه، على سبيل المثال، ما يلي:

(أ) أساليب القيمة الحالية (راجع الفقرات (من "ات 12 إلى "ات 30").

و(ب) نموذج تسعير الخيارات، مثل نموذج بلاك-شولز-ميرتون-Black-Scholes-Merton أو النموذج ذي الحدين binomial model (أي نموذج لاتيس lattice)، الذي يدمج أساليب القيمة الحالية ويعكس كل من قيمة الزمن و القيمة الحقيقية intrinsic value للخيار.

و(ج) نموذج الأرباح الزائدة لعدد من الفترات والتي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

أساليب القيمة الحالية

ات 12 توضح الفقرات من "ات 13 إلى "ات 30 استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة. وتركز تلك الفقرات على أسلوب تعديل معدل الخصم وأسلوب التدفق النقدي المتوقع (القيمة الحالية المتوقعة). ولا تفرض تلك الفقرات استخدام أسلوب قيمة حالية واحد تحديداً أو تقييد استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة على الأساليب التي تم مناقشتها. ويعتمد أسلوب القيمة الحالية المستخدم لقياس القيمة العادلة على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه (على سبيل المثال، إذا كان بالإمكان ملاحظة الأسعار للأصول القابلة للمقارنة في السوق) وتوافر البيانات الكافية.

عناصر قياس القيمة الحالية

أ 13 تعتبر القيمة الحالية (أي تطبيق منهج الدخل) أداة مستخدمة لربط المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو القيم) بمبلغ حالي باستخدام معدل خصم. ويجمع قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام أسلوب القيمة الحالية كل من العناصر المذكورة أدناه من وجهة نظر المشاركين في السوق في تاريخ القياس:

(أ) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه.
(ب) التوقعات حول الاختلافات الممكنة في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية بما يمثل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية.

(ج) القيمة الزمنية للنقد التي يتم التعبير عنها بالمعدل المفروض على الأصول ذات الطبيعة النقدية الخالية من المخاطر والتي لها تراريج استحقاق أو فترات زمنية تتفق مع الفترة المغطاة بالتدفقات النقدية والتي لا يوجد بها خطر عدم التأكد في التوقيت أو خطر التخلف عن السداد للمالك (أي معدل فائدة خالي من المخاطر risk-free interest rate).

(د) سعر مقابل تحمل خطر عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية (أي علاوة الخطر risk premium).

(هـ) العوامل الأخرى التي قد يأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار في تلك الأحوال.

(و) فيما يخص الالتزامات، مخاطر عدم الأداء المرتبط بالالتزام، بما في ذلك مخاطر الائتمان الذاتية للمنشأة (الطرف الملتزم).

المبادئ العامة

أ 14 تختلف أساليب القيمة الحالية في الطريقة التي تستخدم بها العناصر الواردة في الفقرة "أ 13". ولكن كافة المبادئ العامة المذكورة أدناه تحكم تطبيق أي أسلوب قيمة حالية مستخدم لقياس القيمة العادلة:

(أ) يتعين أن تعكس التدفقات النقدية ومعدلات الخصم الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

(ب) يتعين أن تأخذ التدفقات النقدية ومعدلات الخصم في الحسبان فقط العوامل المنسوبة للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه.

(ج) لتجنب الازدواجية أو إهمال آثار عوامل المخاطر، يتعين أن تعكس معدلات الخصم افتراضات متفقة مع تلك المتأصلة في التدفقات النقدية. على سبيل المثال، يتعين أن تكون التدفقات النقدية التي تتضمن أثر التضخم مخصومة بمعدلات الفائدة الخالية من المخاطر متضمنة أثر التضخم.

(هـ) يتعين أن تتفق معدلات الخصم مع العوامل الاقتصادية الضمنية للعملة التي يتم إعداد التدفقات النقدية بها.

خطر عدم التأكد

أ 15 تتم عملية قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب القيمة الحالية في ظل أوضاع من عدم التأكد لأن التدفقات النقدية المستخدمة تكون مقدرة وليست قيم معروفة. وتكون كلا من قيمة التدفقات النقدية وتوقيتها غير مؤكدة في الكثير من الحالات. وحتى القيم الثابتة تعاقدياً مثل المدفوعات على قرض معرضة لعدم التأكد في حال كان هناك خطر تخلف عن السداد.

أ 16 يبحث المشاركون في السوق بشكل عام عن تعويض (أي علاوة مخاطر risk premium) لتحمل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام. ويتضمن قياس القيمة العادلة علاوة مخاطر لتعكس القيمة التي يطلبها المشاركون في السوق كتعويض عن عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية، وإلا لن يعكس القياس القيمة العادلة بصورة حقيقية. وقد يكون تحديد علاوة المخاطر الملائمة صعباً في بعض الحالات. ولكن درجة الصعوبة وحدها ليست سبباً كافياً لاستبعاد علاوة المخاطر.

ات 17 تختلف أساليب القيمة الحالية في كيفية تعديلها بالخطر وبنوع التدفقات النقدية التي تستخدمها. على سبيل المثال:

(أ) يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم (راجع الفقرات (من "ات18" إلى "ات22") معدل خصم معدل بالخطر، وتدفقات نقدية تعاقدية أو متفقاً عليها أو الأرجح حدوثها.

(ب) تستخدم الطريقة 1 من أساليب تقييم القيمة الحالية المتوقعة (راجع الفقرة "ات25") التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة بالخطر ومعدل خالي من المخاطر.

(ج) تستخدم الطريقة 2 من أساليب تقييم القيمة الحالية المتوقعة (راجع الفقرة "ات26") التدفقات النقدية المتوقعة غير المعدلة لأي مخاطر ومعدل خصم معدل يشمل علاوة مخاطر التي يطلبها المشاركون في السوق. ويختلف ذلك المعدل عن هذا المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم.

أسلوب تعديل معدل الخصم

ات 18 يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم مجموعة واحدة من التدفقات النقدية من مجموعات المبالغ المتوقعة الممكنة بغض النظر عما إذا كانت تدفقات نقدية تعاقدية أو متفق عليها (كما الحال مع السندات) أو التدفقات النقدية الأرجح حدوثاً. وفي جميع الحالات، تكون تلك التدفقات النقدية مشروطة بوقوع أحداث محددة (على سبيل المثال، تكون التدفقات النقدية التعاقدية أو المتفق عليها لسند مشروطة بحدوث عدم التخلف عن السداد من قبل المدين). ويتم استخراج سعر الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم من معدلات العائد الملحوظة للأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة المتداولة في السوق. وتبعاً لذلك، يتم خصم التدفقات النقدية التعاقدية أو المتفق عليها أو الأرجح حدوثاً بمعدل السوق الملحوظ أو المقدر لهذه التدفقات النقدية المشروطة (أي معدل العائد السوقي).

ات 19 يقتضى أسلوب تعديل معدل الخصم تحليل بيانات السوق للأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة. ويتم عمل مقارنة من خلال الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التدفقات النقدية (على سبيل المثال، ما إذا كانت التدفقات النقدية تعاقدية أو غير تعاقدية ويرجح استجابتها على نحو مماثل للتغيرات في الظروف الاقتصادية)، إلى جانب عوامل أخرى (على سبيل المثال، درجة الملاءة والضمان والمدة والشروط المقيدة والسيولة). وبدلاً من ذلك، عندما يكون الأصل أو الالتزام المفرد القابل للمقارنة يعكس المخاطر المتأصلة في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي تتم قياسه بعناية، يمكن استخراج سعر الخصم باستخدام بيانات لأصول أو التزامات عديدة قابلة للمقارنة بالتزامن مع منحني العائد الخالي من المخاطر (أي استخدام منهج "التراكم" build-up).

ات 20 وبغرض توضيح منهج التراكم، افترض أن الأصل (أ) يمثل حق تعاقدى للحصول على 800 جنيه في عام واحد (أي لا يوجد عدم تأكد بخصوص التوقيت). ويوجد هناك سوق لأصول قابلة للمقارنة والمعلومات عن تلك الأصول بما في ذلك معلومات السعر متوفرة. هذا وتشمل الأصول القابلة للمقارنة كل مما يلي:

(أ) الأصل (ب) هو حق تعاقدى للحصول على 1.200 جنيه في السنة الواحدة ويبلغ سعر السوق له 1.083 جنيه. وتبعاً لذلك، يبلغ معدل العائد السنوي الضمني (أي سعر العائد السوقي لسنة واحدة) ما قيمته 10.8% [(1.200 / 1.083 جنيه) - 1].

(ب) الأصل (ج) هو حق تعاقدى للحصول على 700 جنيه في عامين ويبلغ سعر السوق له 566 جنيه. وتبعاً لذلك، يبلغ المعدل العائد السنوي الضمني (أي سعر العائد السوقي لسنتين) ما قيمته 11.2% [(700 / 566) - 1].

(ج) تعتبر كافة الأصول الثلاثة قابلة للمقارنة فيما يخص الخطر (أي توزيع السداد والائتمان الممكن).

أ ت 21 على أساس توقيت المدفوعات التعاقدية التي سيتم الحصول عليها للأصل (أ) فيما يتعلق بالتوقيت للأصل (ب) والأصل (ج) سنة واحدة للأصل (ب) مقابل سنتين للأصل (ج)، يعتبر الأصل (ب) أكثر قابلية للمقارنة بالأصل (أ). باستخدام المدفوعات التعاقدية التي سيتم الحصول عليها للأصل (أ) (800 جنيه) ومعدل السوق لسنة واحدة الخاص بالأصل (ب) (10.8%)، تكون القيمة العادلة للأصل (أ) 722 جنيه (800 جنيه / 1.108). بدلاً من ذلك، في غياب معلومات سوق متاحة للأصل (ب)، يمكن اشتقاق معدل السوق لسنة واحدة من الأصل (ج) باستخدام منهج التراكم. في هذه الحالة، يمكن تعديل معدل السوق لسنتين الخاص بالأصل (ج) (11.2%) ليصبح معدل سوق لسنة واحدة باستخدام الهيكل المستحق لمنحنى العائد الخالي من المخاطر. قد يكون مطلوباً معلومات إضافية ومحللين لتحديد ما إذا كانت علاوتي الخطر لسنة واحدة وسنتين متماثلتين. وإذا تم تحديد أن علاوتي الخطر لسنة واحدة وسنتين غير متماثلتين، يتم تعديل معدل السوق لسنتين مرة إضافية بهذا الأثر.

أ ت 22 عندما يتم تطبيق أسلوب تعديل معدل الخصم على المقبوضات أو المدفوعات الثابتة، يتضمن معدل الخصم التعديل للمخاطر المتصلة في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه. وفي بعض التطبيقات لأسنوب تعديل معدل الخصم للتدفقات النقدية التي لا تمثل مقبوضات أو مدفوعات ثابتة، قد يكون إجراء تعديل التدفقات النقدية ضرورياً لتحقيق قابلية المقارنة مع الأصل أو الالتزام الملحوظ، الذي يتم استخراج معدل الخصم منه.

أسلوب القيمة الحالية المتوقعة

أ ت 23 تستخدم أسلوب القيمة الحالية المتوقعة كنقطة بدء حزمة من التدفقات النقدية التي تمثل المتوسط المرجح المحتمل لكافة التدفقات النقدية المستقبلية الممكنة

(أي التدفقات النقدية المتوقعة). ويكون التقدير الناتج مطابقاً للقيمة المتوقعة والتي يعبر عنها في المصطلحات الإحصائية بـ المتوسط المرجح للقيم الممكنة للمتغير العشوائي المنفصل ودالة التوزيع لكل الاحتمالات المرتبطة. وحيث أن جميع التدفقات النقدية الممكنة تم ترجيح احتمالها، لا يكون التدفق النقدي المتوقع الناتج مشروطاً بوقوع أي حدث معين (على خلاف التدفقات النقدية المستخدمة في أسلوب تعديل معدل الخصم).

أ ت 24 عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، يأخذ المشاركون في السوق الذين يتجنبون الخطر بعين الاعتبار خطر أن تختلف التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة. وتميز نظرية المحفظة بين نوعين من الخطر: (أ) خطر عدم الانتظام (القابل للتنوع)، وهو خطر خاص بأصل أو التزام معين (ب) الخطر المنتظم (غير القابل للتنوع)، وهو الخطر الشائع المشترك بين أحد الأصول أو الالتزامات مع بنود أخرى بمحفظة متنوعة.

تنبئ نظرية المحفظة أنه عندما يكون السوق في حالة التوازن، يكون تعويض المشاركين في السوق مقابل تحمل الخطر المنتظم المتأصل في التدفقات النقدية فقط. (قد تكون هناك أشكال أخرى للعائد أو التعويض متوفرة في الأسواق غير الفعالة أو خارج حالة التوازن).

أ ت 25 تعدل الطريقة 1 لأسلوب القيمة العادلة المتوقعة التدفقات النقدية المتوقعة للأصل للخطر المنتظم (أي خطر السوق) من خلال طرح علاوة الخطر النقدي (أي التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة بالخطر). وتمثل التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة بالخطر تلك التدفقات النقدية شبه المؤكدة، وهي مخصومة بمعدل الفائدة الخالي من المخاطر. ويشير التدفق النقدي شبه المؤكد إلى التدفق النقدي المتوقع (كما هو معروف) معدل بالخطر بحيث يكون المشارك في السوق لا يجد فرق في تداول تدفق نقدي مؤكد مقابل تدفق نقدي متوقع. على سبيل المثال، إذا كان المشارك في السوق راعياً

في تداول تدفق نقدي متوقع يبلغ 1.200 جنيه مقابل تدفق نقدي مؤكد يبلغ 1.000 جنيه ، يعد مبلغ 1.000 جنيه معادل مؤكد لمبلغ 1.200 جنيه (أي تمثل الـ 200 جنيه علاوة الخطر النقدي). في تلك الحالة، لن يجد مشارك السوق فرق في الأصل المحفوظ به.

ات 26 وفي المقابل، تعدل الطريقة 2 من أساليب القيمة الحالية المتوقعة للخطر المنتظم (أي خطر السوق) من خلال تطبيق علاوة الخطر على معدل الفائدة الخالي من المخاطر. وتبعاً لذلك، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل يتوافق مع المعدل المتوقع المرتبط بالتدفقات النقدية المرجحة باحتمالاتها (أي معدل العائد المتوقع). ويمكن استخدام النماذج المستخدمة لتسعير الأصول الخطرة مثل نموذج تسعير الأصل الرأسمالي بغرض تقدير معدل العائد المتوقع. حيث أن معدل الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم هو معدل العائد المرتبط بالتدفقات النقدية المشروطة، فيرجح أن يكون أعلى من معدل الخصم المستخدم في الطريقة 2 من أساليب القيمة الحالية المتوقعة، أي معدل العائد المتوقع المتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة أو المرجحة باحتمالاتها.

ات 27 وبغرض توضيح الطريقتين (1) و (2)، افترض إن للأصل تدفقات نقدية متوقعة تبلغ 780 جنيه في سنة واحدة محددة على أساس التدفقات النقدية الممكنة والاحتمالات المبينة أدناه، ومعدل الفائدة الخالي من المخاطر القابل للتطبيق على التدفقات النقدية لمدة سنة واحدة هو 5%، وعلاوة الخطر المنتظم لأحد الأصول له نفس مواصفات الخطر 3%.

التدفقات النقدية المحتملة	الاحتمال	التدفقات النقدية المرجحة باحتمالاتها
500 جنيه	15%	75 جنيه
800 جنيه	60%	480 جنيه
900 جنيه	25%	225 جنيه
		780 جنيه
التدفقات النقدية المتوقعة		

ات 28 وفي هذا التوضيح البسيط، تمثل التدفقات النقدية المتوقعة 780 جنيه المتوسط المرجح للاحتمالات للنتائج الممكنة الثلاثة. وفي المواقف الأكثر واقعية، قد يكون هناك العديد من النتائج الممكنة. ولكن وبغرض تطبيق أسلوب القيمة الحالية المتوقعة، ليس من الضروري دائماً أن تأخذ توزيعات كافية للتدفقات النقدية الممكنة باستخدام النماذج والأساليب المعقدة بعين الاعتبار. بدلاً من ذلك، قد يكون من الممكن تصميم عدد محدود من السيناريوهات والاحتمالات المنفصلة التي تجسد مصفوفة التدفقات النقدية الممكنة. على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة التدفقات النقدية المحققة لفترة ماضية ذات صلة، معدلة بالتغيرات في الظروف التي تحدث لاحقاً (على سبيل المثال، التغيرات في العوامل الخارجية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية أو السوقية واتجاهات الصناعة والمنافسة وكذلك التغيرات في العوامل الداخلية التي تؤثر على المنشأة بوجه أكثر تحديداً)، مع الأخذ بعين الاعتبار افتراضات المشاركين في السوق.

ات 29 نظرياً، تكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للتدفقات النقدية للأصل هي نفسها بغض النظر سواء تم تحديدها باستخدام الطريقة 1 أو الطريقة 2 كالآتي:

عند استخدام الطريقة 1، يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة للخطر المنتظم (أي خطر السوق). وفي غياب بيانات السوق التي تشير مباشرة إلى مقدار تعديل الخطر، يمكن اشتقاق هذا التعديل من نموذج تسعير الأصل باستخدام مبدأ أشباه التأكد. على سبيل المثال، يمكن تحديد تعديل الخطر (أي علاوة الخطر النقدي البالغ 22 وحدة نقد) باستخدام علاوة الخطر المنتظم البالغة 3% (780 جنيه - [780 جنيه × (1.08/1.05)])، الذي ينتج عنه تدفقات نقدية متوقعة معدلة بالخطر بقيمة 758 جنيه (780 جنيه - 22 جنيه). تمثل القيمة البالغة 758 جنيه المبلغ شبه المؤكد للقيمة البالغة

780 جنيه ويتم خصمها بمعدل الفائدة الخالية من المخاطر (5%). تمثل

القيمة الحالية للأصل (أي القيمة العادلة) 722 جنيه (758 جنيه / 1.05).

(ب) عند استخدام الطريقة 2، لا يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة بالخطر المنتظم (أي خطر السوق). وبدلاً من ذلك، يشمل معدل الخصم التعديل بذلك الخطر. وتبعاً لذلك، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل العائد المتوقع البالغ 8% (أي معدل الفائدة الخالي من المخاطر البالغ 5% مضافاً إليه علاوة الخطر المنتظم البالغة 3%). تبلغ القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للأصل 722 جنيه (780 جنيه / 1.08).

أ ت 30 يمكن استخدام أي من الطريقتين (1) أو (2) عند استخدام أسلوب القيمة الحالية المتوقعة لقياس القيمة العادلة. ويعتمد اختيار الطريقة (1) أو (2) على الحقائق والظروف الخاصة للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه والمدى الذي تتاح فيه بيانات كافية والأحكام الشخصية المستخدمة.

تطبيق أساليب القيمة الحالية على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والغير محتفظ بها من قبل أطراف آخرين على أنها أصول (الفقرتين "40" و "41")

أ ت 31 عند استخدام المنشأة أسلوب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة للالتزام غير محتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل (على سبيل المثال، التزامات الإزالة أو إعادة الأصول لحالتها)، يجب أن تقوم المنشأة، بجانب بعض الأمور الأخرى، بتقدير التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية التي يتوقع المشاركين في السوق تكبدها عند الوفاء بالالتزام. ويجب أن تشمل التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة توقعات المشاركين في السوق حول تكاليف الوفاء بالالتزام والتعويض الذي يطلبه المشاركون في السوق مقابل تحمل الالتزام. يشتمل مثل هذا التعويض على العائد الذي يطلبه المشارك في السوق عما يلي:

(أ) القيام بالنشاط (أي قيمة الوفاء بالالتزام، على سبيل المثال، باستخدام الموارد التي يمكن استخدامها لأنشطة أخرى).

و(ب) تحمل المخاطر المرتبط بالالتزام (أي علاوة الخطر الذي يعكس خطر أن تختلف التدفقات النقدية الصادرة الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة (راجع الفقرة "أ ت 33").

أ ت 32 على سبيل المثال، لا يتضمن الالتزام غير المالي معدل تعاقدى للعائد ولا يوجد هناك عائد سوقي ملحوظ لذلك الالتزام. وفي بعض الحالات، تكون عناصر العائد التي يطلبها المشاركون في السوق غير قابلة للتمييز من بعضها البعض (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي يفرضه مقابل يمثل طرف ثالث على أساس رسوم ثابتة). وفي حالات أخرى، تحتاج المنشأة إلى تقدير تلك العناصر بشكل منفصل (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي يفرضه مقابل يمثل طرف ثالث على أساس التكلفة مضافاً إليه رسم معين لأن المقابل في تلك الحالة لن يتحمل خطر التغيرات المستقبلية في التكاليف).

أ ت 33 يمكن للمنشأة أن تشمل علاوة الخطر في قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة غير المحتفظ بها من قبل طرف آخر كأصل بإحدى الطرق التالية:

(أ) تعديل التدفقات النقدية (أي كزيادة في مبلغ التدفقات النقدية الصادرة). أو (ب) تعديل المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لقيمتها الحالية (أي كتخفيض في سعر الخصم).

ويتعين على المنشأة أن تتأكد أنها لم تقم بازدواج أو إهمال التعديلات بالخطر. على سبيل المثال، إذا تم زيادة التدفقات النقدية المقدرة لتأخذ بعين الاعتبار التعويض مقابل تحمل الخطر المرتبط بالالتزام، يتعين ألا يتم تعديل معدل الخصم ليعكس ذلك الخطر.

المدخلات إلى أساليب التقييم (الفقرات من "67" إلى "71")

ات 34 تتضمن أمثلة الأسواق التي قد تكون بها مدخلات ملحوظة لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) ما يلي :

(أ) أسواق البورصة Exchange markets. حيث تتوافر أسعار الإقفال في سوق البورصة بسهولة وتمثل القيمة العادلة بشكل عام..

(ب) أسواق الوسطاء Dealer markets. يكون التجار في سوق الوسطاء مستعدون للتداول (إما بيعاً أو شراءً لحساباتهم الخاصة)، بما يتيح سيولة باستخدام رأس مالهم للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يصنعون السوق بها. وتكون أسعار الطلب والعرض (ممثلة السعر الذي يرغب التاجر بالشراء به والسعر الذي يرغب التاجر بالبيع به على التوالي) متوفرة بشكل أكثر سهولة عن أسعار الإقفال. وتمثل الأسواق المباشرة Over-the-counter markets (التي يتم نشر أسعارها علانية) أسواق وسطاء. وتتواجد أسواق الوسطاء لبعض الأصول والالتزامات الأخرى بما في ذلك بعض الأدوات المالية والسلع الأولية والأصول المادية (مثل المعدات المستخدمة).

(ج) أسواق السمسرة Brokered markets. يحاول السمسرة في أسواق السمسرة التوفيق بين المشتريين والبائعين ولكن لا يكونون مستعدين للتداول لحساباتهم الخاصة. وبعبارة أخرى، لا يستخدم السمسرة رأس مالهم للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يصنعون السوق بها. ويعلم السمسار الأسعار المطلوبة والمعروضة من قبل الأطراف المعنية، ولكن كل طرف لا يدرك متطلبات سعر الطرف الآخر. وتتوافر أحياناً أسعار المعاملات التي تمت. وتتضمن أسواق السمسرة شبكات تواصل إلكترونية يتم فيها مطابقة طلبات الشراء والبيع وتتضمن أيضاً أسواق العقارات التجارية والسكنية.

(د) أسواق المستفيدين الرئيسيين Principal-to-principal markets.

يتم التفاوض في أسواق المستفيدين الرئيسيين حول المعاملات - سواء الإصدارات أو إعادة البيع على حد سواء - بشكل مستقل دون مساعدة. وقد تتم إتاحة معلومات قليلة فيما يتعلق بتلك المعاملات علنياً.

التسلسل الهرمي للقيمة العادية (الفقرات من "72" إلى "90")

مدخلات المستوى 2 (الفقرات من "81" إلى "85")

ات 35 تتضمن الأمثلة على مدخلات المستوى 2 لأصول والالتزامات معينة ما يلي:

(أ) عقد مبادلة معدل الفائدة الثابتة بالمتغيرة (Receive-fixed-pay-variable interest rate swap) بناءً على معدل الفائدة السائدة للمبادلة ما بين البنوك في لندن (سعر الليبور). قد يمثل معدل ليبور للمبادلة أحد مدخلات المستوى 2 عندما يكون المعدل ملحوظ في فترات زمنية مسعرة بشكل كبير لكامل فترة العقد.

(ب) عقد مبادلة معدل الفائدة الثابتة بالمتغيرة بناءً على منحنى العائد الصادر بالعملة الأجنبية. وقد يكون أحد مدخلات المستوى 2 هو معدل عقد المبادلة بناءً على منحنى العائد الصادر بالعملة الأجنبية الملحوظ في فترات زمنية مسعرة بشكل كبير لكامل الفترة. وقد تنطبق هذه الحالة عندما تكون مدة العقد 10 سنوات وكان ذلك المعدل ملحوظ في فترات زمنية مسعرة لمدة تسع سنوات، شريطة أن لا يكون أي استقراء معقول لمنحنى العائد للسنة العشرة هاماً لقياس القيمة العادلة للعقد ككل.

(ج) عقد مبادلة الفائدة الثابتة بالمتغيرة بناءً على المعدل الرئيسي prime rate لبنك مجد. وقد يكون أحد مدخلات المستوى 2 هو معدل الفائدة الرئيسي للبنك المستخرج من خلال الاستقراء extrapolation عندما تكون القيم المستقراء مدعمة ببيانات سوق

ملحوظة، على سبيل المثال، من خلال الربط مع معدل فائدة ملحوظ بشكل كبير خلال كامل فترة العقد.

(د) خيار ثلاث سنوات على سهم متداول في البورصة. قد يكون أحد مدخلات المستوى 2 متمثلاً في التقلب الضمني **implied volatility** لسعر السهم المستخرج من خلال الاستقراء حتى السنة الثالثة إن اتبقت الحالتين التاليتين معاً:

(1) كانت هناك أسعار ملحوظة لخيارات سنة واحدة وستين على الأسهم.

(2) التقلب الضمني للسهم المستخرج من خلال الاستقراء لخيار الثلاث سنوات مؤيدة ببيانات سوق ملحوظة في معظم كامل فترة العقد.

في تلك الحالة، يمكن استخراج التقلب الضمني من خلال الاستقراء من التقلب الضمني لخيارات السنة الواحدة والستين على الأسهم ويمكن تأييدها من خلال التقلب الضمني لخيارات الثلاث سنوات على أسهم المنشآت القابلة للمقارنة شريطة أن يتم إنشاء ربط بينها وبين التقلبات الضمنية للسنة الواحدة والستين.

(هـ) اتفاقية الترخيص. فيما يخص اتفاقية الترخيص التي تم الحصول عليها في اندماج أعمال وتفاوضت عليها حديثاً المنشأة المشتراة (التي هي طرف في اتفاقية الترخيص) مع طرف غير ذا علاقة، قد يتمثل أحد مدخلات المستوى 2 في رسوم الامتياز في العقد مع الطرف غير ذو العلاقة عند نشأة الاتفاقية.

(و) مخزون الإنتاج التام في متاجر البيع بالتجزئة. قد يكون أحد مدخلات المستوى 2 لمخزون الإنتاج التام الذي يتم اقتناؤه في اندماج أعمال إما سعر العملاء في سوق التجزئة أو سعر البيع لتجار التجزئة في سوق البيع بالجملة معدلاً بالفرو بين حثّة وموقع بنود المخزون

وبنود المخزون القابلة للمقارنة (أي مماثلة) بحيث تعكس القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه في معاملة بيع المخزون إلى بائع تجزئة آخر سيقوم بإتمام جهود البيع المطلوبة. ومن ناحية المبدأ، سيكون قياس القيمة العادلة هو ذاته سواء تمت التعديلات على سعر التجزئة (بالتخفيض) أو سعر الجملة (بالزيادة). وبشكل عام، يتعين استخدام السعر الذي يتطلب أقل حد ممكن من التعديلات الموضوعية لقياس القيمة العادلة.

(ز) المبنى المحتفظ به والاستخدم. قد يكون أحد مدخلات المستوى 2 هو سعر المتر المربع الواحد للمبنى (مضاعفات التقييم) مشتق من بيانات سوق ملحوظة، على سبيل المثال، المضاعفات المستخرجة من الأسعار في معاملات ملحوظة تتضمن مباني قابلة للمقارنة (أي مماثلة) في مواقع مماثلة.

(ح) وحدة توليد النقد. قد يكون أحد مدخلات المستوى 2 هو مضاعف التقييم (على سبيل المثال، مضاعف الأرباح أو الإيراد أو قياس أداء مماثل) مستخرج من بيانات سوق ملحوظة، على سبيل المثال، المضاعفات المستخرجة من الأسعار في معاملات ملحوظة تتضمن أعمال تجارية قابلة للمقارنة (أي مماثلة) مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التشغيلية والسوقية والمالية وغير انمالية.

مدخلات المستوى 3 (الفقرات من "86" إلى "90")

أ 36 تتضمن الأمثلة على مدخلات المستوى 3 لأصول والتزامات معينة ما يلي:

أ عقد مبادلة العملة طويل الأجل **Long dated currency swap**.

قد يكون أحد مدخلات المستوى 3 هو معدل الفائدة بعملة محددة غير ملحوظة ولا يمكن تأييدها ببيانات سوق ملحوظة في فترات زمنية مسعرة أو خلال فترة العقد بالكامل. وتمثل أسعار الفائدة في مبادلة العملة بأسعار المبادلة المحسوبة من منحنيات العائد للدول المعنية.

(ب) خيار ثلاث سنوات على أسهم متداولة بالبورصة. قد يسون أحد مخلات المستوى 3 هو التقلب التاريخي، أي التقلب لأسعار الأسهم المستخرجة من الأسعار التاريخية للأسهم. ولا يمثل التقلب التاريخي توقعات المشاركين الحاليين في السوق حول التقلب المستقبلي حتى لو كانت انعطوفة انوحيدة المتوفرة لتسعر أحد الخيارات.

(ج) عقد مبالغة محل الفقد. قد يكون أحد مخلات المستوى 3 هو تعديل على سعر منتصف السوق المتفق عليه mid-market consensus (غير الملزم) للمبالغة يتم صنعه باستخدام بيانات غير ملحوظة مباشرة والتي لا يمكن تأييدها بصورة أخرى لذلك يبيقت سوق ملحوظة.

(د) التزام الإزالة Decommissioning liability اندماخ في اندماج الأعمال. قد يكون أحد مخلات المستوى 3 هو تقدير جاري باستخدام بيانات خاصة بالمنشأة تتعلق بالتدفقات النقدية الصادرة المستقبلية التي يجب دفعها لتوفاء بالالتزام (بما في ذلك توقعات المشاركين في السوق حول تكاليف الوفاء بالالتزام والتعويض الذي قد يطلبه المشارك في السوق مقابل تحمل التزام فك الأصل) وذلك إن لم يكن هناك معلومات متوفرة بشكل معقول تدل على أن المشاركين في السوق قد يستخدمون افتراضات مختلفة. وقد يتم استخدام هذا المدخل للمستوى 3 في أسلوب تقييم القيمة الحالية إلى جانب مخلات أخرى، وعلى سبيل المثال، معدل الفقد الخالي من المخاطر الحالي أو السعر الخالي من المخاطر المعدل بخطر الائتمان في حال تعكس أثر الجودة الائتمانية للمنشأة المستحق على القيمة للعائلة للالتزام على سعر الخصم بدلاً من انعكاسها على تقدير التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية.

(هـ) وحدة توليد النقد. قد يكون أحد مخلات المستوى 3 توقع مالي (على سبيل المثال، تدفقات نقدية أو ربح أو خسارة) يتم تطويره

باستخدام البيانات الخاصة بالمنشأة في حالة عدم وجود معلومات متوفرة بشكل معقول تشير إلى أن المشاركين في السوق قد يستخدمون افتراضات مختلفة.

قياس القيمة العادلة عند انخفاض حجم ومستوى النشاط للأصل أو الالتزام بشكل كبير

ات 37 قد تتأثر القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط لذلك الأصل أو الالتزام بالنسبة لنشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو الأصول أو الالتزامات انمماثلة). وبغرض تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام على أساس الدليل المتاح، يتعين على المنشأة تقييم أهمية ومدى ملائمة مثل العوامل التالية:

- يوجد هناك عدد قليل من المعاملات الحديثة.
- لا يتم صنع عروض الأسعار باستخدام المعلومات الحالية
- تختلف عروض الأسعار بشكل كبير إما على مدار الوقت أو بين صانعي السوق (على سبيل المثال، بعض أسواق السماسرة).
- يمكن توضيح أن المؤشرات التي كانت مرتبطة بدرجة كبيرة سابقاً بالقيم العادلة للأصل أو الالتزام أصبحت غير مرتبطة بالمؤشرات الحديثة للقيم العادلة لذلك الأصل أو الالتزام.
- يوجد هناك زيادة كبيرة في علاوات مخاطر السيولة الضمنية أو العوائد أو مؤشرات الأداء (مثل معدلات الإخفاق أو حدة الخسارة) لمعاملات ملحوظة أو الأسعار المعلنة عند مقارنتها مع تقدير المنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة بيانات السوق المتاحة عن خطر الائتمان ومخاطر عدم الأداء الأخرى للأصل أو الالتزام.
- يوجد هناك فرق كبير بين سعر العرض وسعر الطلب أو زيادة كبيرة في ذلك الفرق.

(ز) يوجد هناك انخفاض كبير أو غياب لسوق لإصدارات جديدة (أي السوق الأولى (primary market) للأصل أو الالتزام أو الأصول أو الالتزامات المماثلة.

(ح) لا يتوافر سوى كم معلومات ضئيل للعملة (على سبيل المثال، عن المعاملات التي تتم في سوق المستفيدين الرئيسيين).

ات 38 سيكون هناك حاجة لتحليل إضافي لأسعار المعاملات أو الأسعار المعلنة عندما تتوصل المنشأة إلى أنه طرأ انخفاض كبير على حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام بالمقارنة بنشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو الأصول أو الالتزامات المماثلة). وقد لا يشير الانخفاض في حجم أو مستوى النشاط بحد ذاته إلى أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة أو أن المعاملة غير منظمة. ولكن عندما تحدد المنشأة أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة (على سبيل المثال، قد يكون هناك معاملات غير منتظمة)، سيلزم تعديل أسعار المعاملات أو الأسعار المعلنة إذا كانت المنشأة تستخدم تلك الأسعار كأساس لقياس القيمة العادلة وقد يكون ذلك التعديل هاماً لقياس القيمة العادلة ككل. وقد تكون التعديلات ضرورية في ظروف أخرى (على سبيل المثال، عندما يستلزم إجراء تعديل هام لسعر الأصل المماثل ليصبح قابلاً للمقارنة مع الأصل الذي تم قياسه أو عندما يكون السعر متقلباً).

ات 39 لا يفرض هذا المعيار منهجية لإجراء التعديلات الهامة على أسعار المعاملات أو الأسعار المعلنة. راجع الفقرات من "61" إلى "66" و من "ات5" إلى "ات11" للحصول على تفاصيل استخدام أساليب التقييم قياس القيمة العادلة. ويتعين على المنشأة بغض النظر عن أسلوب التقييم الذي تستخدمه أن تشمل تعديلات مخاطر ملائمة بما في ذلك علاوة الخطر التي تعكس المبلغ الذي سيطلبه المشاركون في السوق كتعويض لعدم التأكد (الشك) المتأصل في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام (راجع فقرة

"ات17"). وإلا لن يصبح قياس القيمة العادلة صادقاً. قد يكون تحديد التعديلات الملائمة بالمخاطر صعباً في بعض الأحيان. ولكن ليست درجة الصعوبة وحدها أساساً كافياً لاستبعاد تعديل المخاطر. ويتعين أن يعكس تعديل المخاطر معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بموجب شروط السوق الحالية.

ات 40 عندما يكون هناك انخفاض في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، قد يكون من الملائم تغيير أسلوب التقييم أو استخدام أساليب متعددة للتقييم (على سبيل المثال، استخدام منهج السوق وأسلوب القيمة الحالية). وعند ترجيح مؤشرات القيمة العادلة الناجمة من استخدام أساليب متعددة للتقييم، يتعين على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار معقولية نطاق قياسات القيمة العادلة. والهدف هو تحديد النقطة داخل النطاق التي تعد أكثر تعبيراً عن القيمة العادلة وفقاً لظروف السوق الحالية. وقد يكون اتساع نطاق قياسات القيمة العادلة مؤشراً على وجود حاجة لتحليل إضافي.

ات 41 يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته حتى عندما يكن هناك انخفاضاً كبيراً في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام. والقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة منظمة (أي ليست تصفية إجبارية أو بيع اضطراري) بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

ات 42 عندما يكون هناك انخفاض في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، يعتمد تحديد السعر الذي سيرغب المشاركون في السوق بالدخول في معاملة به في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية على الحقائق والظروف في تاريخ القياس ويتطلب إصدار حكم مهني شخصي. ولا تعد نية المنشأة بامتلاك الأصل أو تسوية الالتزام أو أدائه ذات صلة عند قياس القيمة العادلة لأن القيمة العادلة هي قياس قائم على أساس السوق وليس قياس خاص بالمنشأة.

تحديد المعاملات غير المنظمة

أ ت 43 يكون تحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة (أو غير منظمة) أكثر صعوبة إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام فيما يتعلق بنشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو الأصول أو الالتزامات المماثلة). وفي مثل هذه الظروف، لا يعد ملائماً أن يتم اعتبار كافة المعاملات في ذلك السوق غير منظمة (أي تصفية إجبارية أو بيع اضطراري). هذا وتشمل الحالات التي تدل على أن المعاملة ليست منظمة ما يلي:

(أ) لا يوجد تعرض كاف للسوق للفترة التي تسبق تاريخ القياس للسماح بأنشطة التسويق المعتادة والخاضعة للأعراف وذلك للمعاملات التي تشمل أصول أو التزامات مماثلة وفقاً لظروف السوق الحالية.

(ب) كان هناك فترة تسويق معتادة وخاضعة للأعراف، إلا أن البائع قام بتسويق الأصل أو الالتزام لمشارك واحد في السوق.

(ج) كان البائع مقلد أو شبه مقلد أو خاضع للحراسة القضائية (أي أن البائع مضطراً).

(د) كان البائع ملزماً على البيع لتلبية متطلبات قانونية أو تنظيمية (أي كان البائع مجبراً).

(هـ) يعد سعر المعاملة شاذاً عندما يقارن مع المعاملات الحديثة الأخرى لنفس الأصل أو الالتزام أو أصل أو التزام مماثل.

يتعين على المنشأة تقييم الظروف لتحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة أم لا في ضوء وزن الدليل المتاح.

أ ت 44 يتعين على المنشأة أن تدرس جميع ما يلي ذكره عند قياس القيمة العادلة أو تقييم علاوات خطر السوق:

(أ) عندما يشير الدليل إلى أن المعاملة غير منظمة، يتعين على المنشأة أن تعطي ترجيح خفيف، إن وجد، لسعر هذه المعاملة (مقارنة مع مؤشرات القيمة العادلة الأخرى).

(ب) يتعين على المنشأة إذا كان الدليل يشير إلى أن المعاملة منظمة أن يأخذ بعين الاعتبار سعر هذه المعاملة. ويعتمد الترجيح الذي يتم وضعه على سعر هذه المعاملة عند مقارنته مع المؤشرات الأخرى على الحقائق والظروف الآتية:

- (1) حجم المعاملة.
- (2) قابلية معاملة الأصل أو الالتزام الذي تم قياسه للمقارنة.
- (3) مدى قرب المعاملة من تاريخ القياس.

(ج) يتعين على المنشأة عندما لا تمتلك معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة أن تأخذ بعين الاعتبار سعر المعاملة. ولكن قد لا يمثل سعر المعاملة القيمة العادلة (أي سعر المعاملة ليس بالضرورة الأساس الوحيد أو الأساسي لقياس القيمة العادلة أو تقدير علاوات خطر السوق). وعندما لا تمتلك المنشأة معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت معاملات محددة تعد منظمة، يتعين عليها أن تعطي ترجيحاً أقل لتلك المعاملات عند المقارنة مع معاملات أخرى من المعروف أنها منظمة.

لا تحتاج المنشأة للقيام بجهود إضافية مكثفة لتحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة ولكن لا ينبغي أن تتجاهل المعلومات المتوفرة بشكل معقول. وعندما تكون المنشأة طرفاً في معاملة، فيفترض أن لديها كم جيد من المعلومات كافي لتحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة.

استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من أطراف ثالثة

أ ت 45 لا يحول هذا المعيار دون استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة مثل خدمات التسعير أو السماسرة، عندما ترى المنشأة أن الأسعار المقدمة من قبل تلك الأطراف موضوعة وفقاً لهذا المعيار.

أ ت 46 يتعين على المنشأة إن كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام أن تقوم بتقييم ما إذا كانت الأسعار المعلنة المقدمة من

الأطراف الثالثة موضوعاً باستخدام المعلومات الحالية التي تعكس المعاملات المنظمة أو أسلوب تقييم يعكس افتراضات المشارك في السوق (بما فيها الافتراضات المتعلقة بالخطر). وتعطي المنشأة عند ترجيح السعر المعلن كمدخلات لقياس القيمة العادلة ترجيحاً أقل للأسعار المعلنة التي لا تعكس نتائج المعاملات (عند المقارنة مع مؤشرات أخرى بالقيمة العادلة التي تعكس نتائج المعاملات) .

أ ت 47 علاوة على ما سبق، يتعين النظر في طبيعة الأسعار المعلنة (على سبيل المثال، ما إذا كان سعر استرشادي أم عرض ملزم) وعند ترجيح الليل المتاح مع إعطاء ترجيح أكبر للأسعار المعلنة المقدمة من أطراف ثالثة والتي تمثل عروض ملزمة.